تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٤٤٣٢

١٢ صفحة | الخميس ٢ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ ٥ أيلول ٢٠٢٤ م

tishreen.news.sy

ملف تشرين

بوابة مشرعة على مصراعيها لـ «الفساد المقونن» ..القانون /٥١/ دوامة ضياع مقدرات الدولة و إثراء مريب لمن تحالفهم الحظوظ

ويستمر القانون /٥١/ في دائرة الاتهام، ولكن؟

قبل العرض، ولتأكيد ما ينطوي عليه هذا القانون من أهمية قصوى، لا بد من إيراد ما يلي: يشكل القانون رقم /٥١/ وهو نظام العقود الموحد لعام ٢٠٠٤ «يشكل ٩٥٪ من تنفيذ الموازنة العامة في الدولة بشقيها الجاري والاستثماري، فتقديم خدمة أو عمليات ربح من خلال مؤسسات تنفذ إما عن طريق المناقصة أو طلب العروض أو العقد بالتراضي- كلها عبارة عن اعتمادات لمشروعات في الموازنة العامة وهذه الاعتمادات لا يتم صرفها بأموال من الخزينة مباشرة.

المشتريات الحكومية الرقمية باتت «نفحة عالمية».. هرش الرؤوس للتفكير بالانطلاق لم يعد مقنعاً

منظومة المشتريات الحكومية في مراحلها التجريبية تمهيداً لتعميمها على الجهات العامة..

المناقصات التقليدية تكبّل مبادرات العمل الحكومي.. قانون العقود السوري أمام «برزخ» التعديل نحو فضاء الحوكمة الرقمية

يحتاج إلى نصوص ومواد أكثر تنوعاً وتفصيلاً.. دعوات ملحّة لتعديل قانون العقود رقم (٥١)

خلل عميق في قانون العقود رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ .. التحفظات تتكرر والقناعات بحتمية التعديل راسخة والخلل باقٍ ويتجدد ؟!!

8-7-6-5-4-3-2

9 بعد أن تجاوزت تكلفتها ٣ ملايين ليرة المؤونة الشتوية كابوس يرهِق الأسر

10 على أبواب العام الدراسي الجديد مصروف الطالب حاجة ضرورية أم بريستيج

الافتتاحية

قانونٌ هاربٌ من «غرفة العمليات»؟!!

لن تكون المؤسسة التشريعيّة في سورية، بقوامها الجديد، أمام مهمةٍ سهلةٍ، وهي تفاضل أولوياتها على مستوى تجديد السياساتِ والتشريعات المؤثّرة في عمق العمل العام، وكمحورٍ محدد الأبعاد، العمل التنفيذي.

إلا أن البدهي ذهاب ذهن المشرّع مباشرة إلى مضمار المواجهة مع الفساد، كأولوية متقدمة وإن لم تكن الوحيدة في واجهة الأولويات والاستحقاقات.

و لعلّ المسار الأكثر واقعية والأقرب إلى الهدف، هو ذلك المؤدي إلى تناول القوانين الإشكالية المتروكة والمسكوت عنها، سكوتاً مريباً، على الرغم من الثغرات العميقة و؟الدهاليز؟ التي تعتريها، وقد يكون القانون الأكثر شهرة في هذا المضمار الوعر، القانون رقم ٥١ أو قانون العقود، وهو قانون «فتي» عمره عشرون عاماً، لكنه شاخ باكراً أمام زحام المتغيرات السريعة التي حيدت وأسقطت كل تشريعٍ وكل منتج لا ينطوي على مرونة تتكفل بحمايته.

والحقيقة أن أكثر ما يثير الدهشة بقاء هذا القانون بكل ما يعتريه من خلل، صامداً في وجه التغيير، وكأنه ؟يسخر ؟ من مساعي التحول الرقمي التي لم تتمكن من اصطياده حتى الآن.

واللافت أكثر، مع كثير من الريبة وقليل الدهشة، إخفاق محاولات متسلسلة لتعديله، اجتماعات ؟نوعية؟ كما يحب بعضنا نعتها، تكررت وتوالت تحلّق خلالها متخصصون ومسؤولون تنفيذيون حول قانون متهم ومريض في آن معاً، لكن دون قرار يعالج أو آخر يقضي بالموت الرحيم..؟!

اليوم لاوقت للمراوغة والتسويف.. نحن أمام قانون متهم بأنه ناقلٌ نشطٌ لمقدرات الدولة بمؤسساتها، إلى جيوب منتفعين منه ومحصنين بقوّته، و يكفي أن نلم بحجم خطورته إن علمنا أنه المسؤول عن تنظيم إنفاق تريليونات الليرات سنوياً.. أي معظم كتلة الإنفاق الجاري في الموازنة العامة للدولة، وكما نعلم أن ؟ بند الإنفاق الجاري ؟يستحوذ على جلّ القيمة الإجمالية للموازنة التي بلغت في هذا العام ٢٠٢٤ مثلاً، أكثر من ٣٥ تريليون ليرة.

قانون مسؤول عن إنفاق ؟أطنان؟ الأموال، ومتّهم بهدر معظمها أيضاً.

نتوقّع.. ونتمنى أن نسمع قريباً جداً، عن إعلان نعية قانون ؟ملأ الدنيا وشغل الناس؟.. صديق القلّة وغريم الكثرة..

وكي نشحذ هممنا بجرعة تعبئة.. قد يكون من المفيد إجراء ؟صفنة سريعة؟ بحجم وأرقام ؟فوات التنمية؟ التي تسببت بها هذه البوابة المشرعة لقوننة هدر المال العام، والخاصرة الرخوة التي طالما أوجعتنا جميعاً.

رئيس التحرير

بوابة مشرعة على مصراعيها لـ «الفساد المقونن» ..القانون /٥١/ دوامة ضياع مقدرات الدولة و إثراء مريب لمن تحالفهم الحظوظ

■ تشرين - مها سلطان

ويستمر القانون /٥١/ في دائرة الاتهام، ولكن؟ قبل العرض، ولتأكيد ما ينطوي عليه هذا القانون من أهمية قصوى، لا بد من إيراد ما يلي: يشكل القانون رقم /٥١/ وهو نظام العقود الموحد لعام ٢٠٠٤ «يشكل ٩٥٪ من تنفيذ الموازنة العامة في الدولة بشقيها الجاري والاستثماري، فتقديم خدمة أو عمليات ربح من خلال مؤسسات تنفذ - إما عن طريق المناقصة أو طلب العروض أو العقد بالتراضي- كلها عبارة عن اعتمادات لمشروعات في الموازنة العامة وهذه الاعتمادات لا يتم صرفها بأموال من الخزينة مباشرة، بل هناك نظام عقود هو الأداة الرئيسية لذلك».

ما سبق ومن دون حاجة لكثير من التوضيح والشرح، لا بد أن يدفع مباشرة باتجاه نوع من الريبة والشك، فالقانون هو من الضخامة والشمولية والتعقيد بحيث إنه لا بد أن تعتري بنيانه ثغرات أو فجوات، تفتح شهية الفاسدين والمفسدين على أقصاها.. وهو كغيره من القوانين مهما اجتهد الواضعون في سعيهم للوصول إلى الأفضل في نصوص الحكم والتشريع يبقى للتطبيق والتنفيذ قول كلمتهما الفصل.. وبين النص والتطبيق يترصد النافذون والمتنفذون والمتنفّعون.

وعلى مبدأ «البيضة والدجاجة» لناحية الإثبات وليس لناحية الأسبقية، وعندما يكون القانون /٥١/ متهم بأنه أكبر بوابة للفساد (والهدر) فلا بد أن يختلف القانونيون والاقتصاديون في مسألة إثبات تهمة الفساد وعلى من تقع، هل هي على العامل القانوني (مواد القانون)، أم على العامل البشري (الجهات المنفذة)؟.. وبين الجانبين يضيع المال العام، لتخسر الدولة تراكمياً، عمودياً وأفقياً. وإذا ما قسنا عمر القانون الذي صدر في عام ٢٠٠٤ (لتدارك العيوب التي كانت تكتنف المنظومة القانونية السابقة الناظمة لعقود الجهات العامة)، يمكننا بالعموم تقدير حجم الخسائر ولا بد أن تكون قياسية، وإن لم تكن هناك أرقام تدعم هذا التقدير، حتى إنه بالإمكان اعتبار غياب الأرقام العامل الأهم والأخطر في مسألة ما يلقى على القانون /٥١/ وعلى الجهات المنفذة من اتهامات.

هذه الاتهامات كانت قبل الحرب على سورية، واستمرت بصورة أكبر وأخطر بعد الحرب، ولنا أن نتخيل حجم الأرقام إذا ما قسناها بالمسائل الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها سعر الصرف، على سبيل المثال لا الحصر.

مسعى للتعديل

في عام ٢٠١٥ كان هناك مسعى أعلنت عنه وزارة المالية لتعديل بعض المواد لسد «النقص الحاصل في القانون /٥١/ مع توضيح بعض الأحكام الواردة فيه» وكي «يتلاءم مع متطلبات الجهات العامة»، ولمراعاة الاختلاف في الخصوصيات بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبين الجهات ذات الطابع الإداري والأخرى ذات الطابع الاقتصادي.. فيما للجهات الإنشائية حديث أوسع وأخطر باعتبارها «منطقة» الفساد الأساس والأكبر، ففيها أدسم العقود، ونتيجة لخصوصية هذه العقود في النص والتفسير والتنفيذ فهي تمنح الفاسدين هامشاً كبيراً من حرية الاستغلال والتربح إلى أقصى الحدود.. ثم لم يُعرف مصير هذا المسعى.

أرقام فساد مهولة بـ«المليارات» يتم الحديث عنها فيما يخص القانون /٥١/ وما زالت الاتهامات تدور، لتدخل ضمنها الأجهزة الرقابية المسؤولة عن عدم المتابعة والمحاسبة، ويبدو أن المال الفاسد هو من الحجم الذي يكفي لسد الأفواه وإسكات المعترضين، ولجم الساعين في طريق الكشف والتحقيق، الأمر الذي جعل كرة المليارات (وأثرياء الحرب) تكبر وتسيطر.

القانونيون أنفسهم يتحدثون ويشرحون كيف فتح القانون /٥١/ أوسع أبواب التواطؤ بين القطاعين العام والخاص، حيث الأول بيده عقدة العقود والتعاقد والثاني بيده عقدة الاستحواذ والتنفيذ (والدفع/الصرف).. ومع اتساع دور القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، نستطيع تخيل ما بات عليه حجم الفساد والهدر، وبما جعل الأصوات أعلى باتجاه الحاجة إلى تعديلات في القانون أكثر صرامة وصوناً للمال العام.

> **يستمر الخلاف والاختلاف في إثبات تهمة الفساد هل هي على العامل القانوني أم على العامل البشري؟.. وبين الجانبين يضيع المال العام لتخسر الدولة تراكمياً عمودياً وأفقياً**

ولكن هل هذا هو الحل؟

وعلى فرض أن ذلك قد تم، ثم استمرت الحال، ما العمل؟

من يضمن ألا تكون في التعديلات الجديدة (على صرامتها) ثغرات أيضاً، تغطي قانونياً، بالطريقة نفسها على الفساد، جهات وأفراداً؟

وحتى إذا ما استبدلنا هذا القانون بآخر، أو ابتعدنا عن شمولية القانون/٥١/ وعدنا إلى مبدأ التجزيء في التعاقد الذي كان يحكم منظومة العقود قبل عام ٢٠٠٤ (كان المرسوم التشريعي ٢٢٨ لعام ١٩٦٩ يحكم عقود جهات القطاع العام الإداري، في حين كان المرسوم ١٩٥/ت لعام ١٩٧٤ يحكم عقود جهات القطاع العام الاقتصادي، أما المرسوم ٣٣٩ لعام ١٩٨٢ فقد كان يحكم عقود شركات الإنشاءات العامة).

.. حتى إذا تم فعل ذلك، من يضمن ألا تكون هناك الثغرات ذاتها وبوابات الفساد نفسها؟

هل الفساد في النص أم في التطبيق، في القانون أم في القائمين عليه، أم في غياب عملية الحساب والعقاب، وإذا ما وضعنا أعظم القوانين، كاملة مكتملة، فمن يضمن أن يكون المنفذون بالمستوى نفسه؟

هي عملية متكاملة، ولكن كيف نحققها؟

القوانين وحرّاسها

عندما بنت الصين أعظم أسوارها، في أعظم خطة دفاعية خلدها التاريخ (منذ ٤٧٥-٢٢١ قبل الميلاد) لتكون شاهداً حيّاً على عظمة القوانين التي لا تشوبها شائبة، خالية من أي ثغرات أو فجوات، كانت هناك قناعة وثقة مطلقة بأن السور الذي امتد عشرة آلاف ميل مُطوقاً الدولة، ليس فيه حجر واحد في غير محله، كان عصيّاً بصورة مطلقة على الاختراق كبناء

> **عندما بنت الصين أعظم أسوارها لتكون عصية على اختراق الغزاة لم ينفعها ذلك.. كان الحراس هم بوابة التهديد الأكبر التي نفذ منها العدو**

تتمة الصفحة التالية ←

القانونيون أنفسهم يتحدثون ويشرحون كيف فتح القانون /٥١/ أوسع أبواب التواطؤ بين القطاعين العام والخاص.. الأول بيده عقدة العقود والتعاقد والثاني بيده عقدة الاستحواذ والتنفيذ

وجغرافيا.. ومع ذلك استطاع العدو اختراقه، لتستمر الهجمات التي كانت تتعرض لها البلاد من شعوب ومناطق مجاورة، ولكن كيف؟

ببساطة، تم شراء الحراس.. كان الحراس هم بوابة التهديد الأكبر.. كانوا هم الثغرات والفجوات التي نفذ منها العدو، وبذلك فإن سور الصين العظيم بقدر ما خلده التاريخ كأعظم خطة دفاعية، بقدر ما خلده أيضاً كأكبر عملية فساد وتهديد يمكن أن تسقط أي دولة مهما بلغت قوتها وسطوتها.

ما نريده قوله هنا إن أعظم القوانين تكون بلا فائدة، وأحياناً وبالاً على الدولة إذا لم يتوفر لها حراس عظماء (وبكل ما للكلمة من معنى) وحتى عندما تعتري القوانين ثغرات وفجوات (بقصد أو من دونه) فإن هؤلاء الحراس سيكونون الحماة الحقيقيين بمواجهة المستغلين والمفسدين ومن يسعى إلى شق طرق التواطؤ بهدف الإثراء على حساب المصلحة العامة والمال العام.

دعونا نشبه ـ مجازاً ـ سور الصين بالقانون /٥١/ والتشبيه لناحية الضخامة والامتداد وما أنتجه ذلك من بوابات فساد وتهديد، وبقدر طول سور الصين الذي أنتج بامتداده آلاف (الحراس) الفاسدين على عدد بوابات وأبراج السور، بقدر ضخامة واتساع القانون /٥١/ الذي أنتج بدوره مئات بل آلاف (الحراس) الفاسدين، وبعضهم علنيين بصورة فاضحة، ولا حسيب ولا رقيب.

هناك اتفاق على أن هذا القانون، بعقوده

متعددة الميادين، في الداخل والخارج (إنشاءات، مشتريات، خدمات.. إلخ) أنتج شبكة فساد متكاملة، يندر أن تعثر على عقد أو لنقل أن يُمرر عقد نظيف مئة بالمئة، علماً أن ميادين العقود ليست جميعها على المستوى نفسه، فما توفره بعضها من تربح وثراء لا يوفره البعض الآخر.. وبالعموم لكل ميدان فاسدوه.

ويبقى الأسوأ في قانون العقود /٥١/ (كما في سور الصين) وفي كل قانون بالعموم، أن يكون (حاميها حراميها)، ساكتاً أو متواطئاً أو شريكاً لا فرق، فالنتيجة واحدة.

إذاً، هل يجب أن ينصب التركيز الأكبر على العامل البشري؟

أيضاً، هناك اتفاق عام بين القانونيين والاقتصاديين (والمراقبين) على هذه المسألة، بدءاً ممن يضع القوانين ويدبج موادها وفقراتها وصولاً إلى التنفيذ والقائمين عليه، مع التشديد على دور الرقابة وأجهزتها في كل مفاصل التنفيذ وصولاً إلى تحقيق مبدأ الحساب والعقاب، وأيضاً الثواب عندما يتم كشف مكامن الفساد وفضح الفاسدين.

ما العمل؟

ولكن ماذا عن مسألة الخروج من حالة ؟اللاضمير؟ فيما يخص العامل البشري، كيف نحصّن القوانين بضمائر حيّة (مع انتفاء العقوبات الرادعة أو بعبارة أدق تعذر تطبيقها لأسباب تكاد تكون معروفة للجميع)؟

ربما يكون الحل وفق (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) أو بمعنى أدق تنويع وتكثير الهيئات/اللجان الرقابية، أو الجهات ذات الصلة بكل عقد وعرض، وفي كل مراحله (مناقصات، استدراج أسعار، دراسات الجدوى.. إلخ).. تكفينا جهة واحدة (لا تضل) لتكون قوانيننا بخير.

يضاف إلى ذلك أهمية أن تكون هناك تفسيرات واضحة لا تحتمل اللبس (التعليمات التنفيذية) لمواد أي قانون، وقد تكون هناك حاجة لتأهيل وتدريب القائمين على التنفيذ، إذا لم تكف التفسيرات.. ولا تخرج عن دائرة ما سبق الرقابة الإعلامية.. ليكن الإعلام حاضراً في العناوين والتفاصيل، ليكون جهة كاشفة داعمة باتجاه تطبيق أمثل وفائدة أقصى.

المشتريات الحكومية الرقمية باتت «نفحة عالمية».. هرش الرؤوس للتفكير بالانطلاق لم يعد مقنعاً

■ تشرين- منال صافي

معظم الدول بدأت تطبق نظام المشتريات الرقمية للإعلان عن المناقصات وشراء السلع والخدمات التي تحتاجها، وفي كل تعاملاتها مع القطاع الخاص، حتى إن بعض الدول العربية تتباهى بأن معاملات الشراء الحكومية التي كانت تحتاج ٦٠ يوما أصبحت تتجز خلال ٦ دقائق.

وتم في دول عربية تطبيق هذا النظام من خلال منصات تتبع لوزارة المالية وترتبط بها كل الوزارات والجهات الحكومية وجميع الموردين والمنتجين، بحيث تعلن عن احتياجاتها ومشروعاتها عبر منصات، وتتم دراسة أفضل العروض التي يقدمها التجار بكل شفافية، ورغم أن لكل بلد ظروفه فهناك دول تعثرت لكنها انطلقت بالمشروع، وهناك دول أخرى قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، معلنة نهاية عصر الروتين واللجان والمراسلات الرسمية والورقية .

يؤكد خبير اقتصادي في إحدى الدول العربية أن مشروع نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني من أهم اللبنات الأساسية للحكومة الإلكترونية، ويعد من أهم المشروعات الوطنية التي توليها الدولة ممثلة بوزارة المالية اهتماماً خاصاً، حيث سيضمن هذا المشروع توحيد وتسهيل إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية في كل القطاعات الحكومية، كما سيدعم مبدأ الشفافية بين الجهات الحكومية والموردين وسهولة الإجراءات للموردين والوصول إلى أكبر شريحة منهم، حيث سيكون له أثر إيجابي بزيادة روح التنافس والجودة.

وبعد كل هذه الأهمية لهذا النظام يحق لنا التساؤل أي فائدة اقتصادية يمكن تحقيقها من خلال تطبيق هذا النظام؟ وأين موقعنا من السير بهذا الاتجاه؟

توفر المليارات

الخبير الاقتصادي جورج خزام يصف لجان المشتريات ولجان الاستلام ولجان فض العروض للمناقصات بأنها الثقب الأسود الذي تختفي فيه الأموال العامة بطريقة خفية، مقترحاً إنشاء موقع حكومي تتم إدارته من الرقابة المركزية في دمشق حصراً بحيث تقوم الجهات الحكومية بطلب الاحتياجات المختلفة من قطع غيار سيارات أو تجهيزات خاصة أو قرطاسية ومطبوعات وغيرها و ذلك بتسجيل احتياجاتها في الموقع فقط، وأن يتم الإعلان عن السعر الأرخص بشكل علني بكل لحظة وذلك بمناقصة علنية من دون ذكر اسم صاحب السعر الأرخص حتى لا يتم تهديده بسحب سعره، منوهاً إلى أن أي احتياجات حكومية يتم عرضها في الموقع تعني توفير كامل الرصيد المالي لقيمة الاحتياجات بضمانة الرقابة المركزية حتى لا يتم ابتزاز المتعهد بعمولات مقابل تسليم حسابه.

ومن أبرز مزايا تطبيق هذه الآلية توفير المليارات على الخزينة العامة من عمولات لجان المشتريات والمبيعات وعمولات لجان فض عروض مناقصات الظرف المختوم، وعدم حصر المناقصات والمزادات الحكومية بأعلى الأسعار بفئة محددة من المتآمرين على نهب المال العام، وتشغيل فئة كبيرة من التجار والشركات التجارية الذين تم عزلهم بالعمل التجاري

> خزام: لجان المشتريات والاستلام وفض العروض للمناقصات هي الثقب الأسود الذي تختفي فيه الأموال العامة

مع القطاع العام، وتسهيل عمل الرقابة المركزية والتفتيش المالي .

خطوات أولى

يذكر أن وزارة الاتصالات والتقانة صرحت بأنه تم إنهاء التدريب اللازم لاستثمار وإدارة وتشغيل منظومة المشتريات الحكومية خلال الفترة المقبلة. وأشارت إلى أن منظومة المشتريات هي منظومة إلكترونيّة مخصّصة لنشر البيانات والمعلومات الخاصة بعمليات المشتريات والمبيعات الحكوميّة بأنواعها والإجراءات المتعلّقة بها.

كما أشارت الوزارة في بيان إلى أنه من بين إجراءات عمل المنظومة الإعلان عن عمليات البيع والشراء وتقديم عروض المتعهّدين وتقييم العروض وإعلان نتيجة رسو العروض بالحدود التي يسمح بها القانون وبما يتيح توحيد وتسهيل هذه الإجراءات.

وتهدف المنظومة حسب الوزارة إلى دعم تطبيق أساليب الإدارة المتقدمة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإجراءات، وإنشاء نظام قياسي موحد لها بما يحقق السرعة والجودة والسهولة، ودعم جهود الدولة في التنمية الاقتصادية والمرونة في الربط بين المشروعات الوطنية، وتحقيق التكامل بينها، وتعزيز مبادئ الحوكمة وتطبيق معايير العلانية والشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص. كما تهدف المنظومة إلى تحقيق كفاءة وفاعلية الإنفاق العام، إضافة إلى توفير معاملة عادلة للمتعهّدين المتعاملين مع الجهات العامة، ومنع الاحتيال والفساد والاحتكار، وتعزيز أنظمة الرقابة والتدقيق على عمليات البيع والشراء الحكومية.

وتقدّم المنظومة خدمات التوقيع الرقمي لجميع المتعاملين معها للتحقق من هوية المتعهد وسلامة البيانات المتبادلة وعدم الإنكار للعمليات والمعلومات توفيراً للوقت والجهد والسرية للعمليات الإلكترونية، إضافةً إلى الحد من نفقات التعاقد الورقية .

المناقصات التقليدية تكبّل مبادرات العمل الحكومي..

قانون العقود السوري أمام «برزخ» التعديل نحو فضاء الحوكمة الرقمية

■ تشرين- حيدرة سلامي

يسود قانون العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ في الجمهورية العربية السورية، في عملية تنظيم آلية عمل العقود والمناقصات، بين المتعهدين والمستثمرين من جهة، وبين الجهات العامة والخاصة من جهة أخرى.. وبشكل عام جاء هذا القانون مشتقا من النصوص التجارية العالمية ومن مقاييس السوق والعطاءات، إلا أن السوق السورية افتقدت عبر السنين الماضية إلى الاحتكاك مع الأسواق الخارجية، ما كان سببا في جعل بيئة المناقصات أو بيئة تعاقد بين المتعهدين والدولة، تعاني من نقص باعتماد منظومة العمل الرقمي، أو الحوكمة الإلكترونية، فكان من نتائج ذلك أن تعاني القوانين السورية في الوقت الراهن، من جمود في آلية إدارة المناقصات بل وتدخل أيضا في دائرة الانعدام حينما تحصل الخلافات القضائية، فتتجمد الملفات لفترة طويلة، ما يفقد المناقصات خصائصها التنفيذية المستعجلة.

وبناءً عليه تعدّ المناقصات أو العطاءات قانوناً، آلية تعاقدية مختلفة عن المزاد حيث تعرض الحكومات والجهات العامة مشاريعها للمستثمرين والمتعهدين، الذين يقدمون تعهداتهم للجهات الحكومية في تنفيذ هذه المشاريع ضمن أقل فترة زمنية ممكنة وأقل التكاليف، وبعدها تشكل الجهة التي طرحت المناقصة أو العطاءات (وهو المصطلح السائد في دول الجوار)، لجاناً مختصة بدراسة طلبات المستثمرين لترى أيّها الأكثر تناسباً مع لائحة دفاتر الشروط.

نظام "الثلاثة ظروف"

وبناءً على ذلك واستناداً إلى المواد التنظيمية في القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤، تبدأ المناقصات بطرح الجهات المعنية دفاتر شروط المناقصة، والتي تحتوي على ثلاث مراحل، ويمكننا أن نسميه نظام "الثلاثة ظروف؟".

حيث يتقدم المتسابقون بظروفهم المضمومة ضمن أحكام المادة ٣٠، ضمن ثلاثة مغلفات مغلقة، وتوضع هذه المغلفات في مغلف رابع معنون باسم الجهة المحددة في الإعلان.

ويتم في المرحلة الأولى التقييم التجاري، وتحكمه أحكام المادة الحادية عشرة، والتي تقتصر فقط على دراسة الأهلية التجارية للمتقدمين، حيث تتوقف على دراسة شكليات المتقدم وأهليته للدخول في المناقصة.

فتشترط المادة فيمن يود الاشتراك في المناقصة، ألّا يكون محروماً من الدخول في المناقصات وأن يكون مسجلاً في السجل التجاري بالنسبة للعارضين السوريين ومن في حكمهم.. إلى آخره.

ومن ثم تأتي مرحلة التقييم الفني والتي تختص ضمنه لجان مختصة بدراسة الشروط الفنية لإتمام العمل المقترح، وتعدّ هذه المرحلة الأكثر تعقيداً، والأكثر حساسية حيث يتم استبعاد الشريحة الأكبر من المتنافسين ضمن هذه المرحلة.

والمرحلة الثالثة والأخيرة هي المرحلة المالية والتي تختص ضمنها لجان المحاسبة ضمن دوائر المؤسسة، التي تقوم بتقييم المشاريع من خلال وضع جدوى اقتصادية أخيرة للمؤسسة، فإما أن توافق على اعتماد المرحلة الأخيرة، وإما أن تطلب تخفيض الأسعار من المتنافسين، استناداً لأحكام المادة ٢٢ في قانون العقود، فإذا كانت الأسعار الجديدة غير مساوية للأسعار المقدرة أو تزيد عليها بما يجاوز (٥٪) أعلنت اللجنة فشل المناقصة.

بينما تتجنب الشركات الخاصة عموماً اللجوء إلى طريقة كسر أسعار المشاركين لتقليص عدد المشاركين ضمن المرحلة الثالثة، تعرف الشركات والجهات الخاصة هذا الأمر حيث تعدّه مخالفًا لمبدأ العقدية في دفتر الشروط الذي رصد المبلغ المالي منذ بداية المناقصة.

الفرق في أداء العقود

يتمثل اختلاف آلية العمل بين المناقصات الحكومية والمناقصات التابعة لتنظيم الجهات الخاصة، في المرحلتين الثانية والثالثة، من دراسة دفتر الشروط.

وثانياً ومن حيث المبدأ، تختلف مرحلة الدراسة الفنية عند الجهات الحكومية عن الخاصة، فتتبع الشركات الخاصة مبدأ fate for purpose

أي مبدأ الكافي بالغرض، حيث تتجه الشركات الخاصة بعيداً عن مبدأ تقييم الجودة المستدامة للأجهزة أو الآليات التي تقدم أمامها، قياساً إلى مبدأ الجودة الآني الذي يفي بالغرض القادم من المناقصة، غالباً ما تتجه الشركات الحكومية إلى قياس الجودة المستدامة أو العامة للتجهيزات التي دخلت ضمن المناقصة، فتطول مدة التقييم الفني، بل وتدخل منظومة النقاط أيضاً في مرحلة التقييم المالي النهائي، حيث يتم حساب النقاط التي تم تحصيلها في فترة البيان الفنية وتتم إضافتها إلى فترة الجدوى المالية، فيتم بذلك اعتماد الأعلى من النقاط بين المرشحين.

> **الوقت الزمني لإجراء المناقصات يجرى ضمن فترة زمنية طويلة ما يجمد المشاريع المعنية بالمناقصة فيستمر أغلبها لفترة ستة أشهر على الأقل**

أما أحد الفروق الجوهرية الأخرى فهو الاعتماد الأساسي من الجهات الحكومية لمبدأ كسر الأسعار ضمن المرحلة الثالثة أو مرحلة التقييم المالي، حيث تستبعد معظم الشركات الخاصة هذا الأسلوب، لأنها تعدّه مخالفاً لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ويتم اعتماده كثيراً من قبل الجهات الحكومية كطريقة لتقليل المنافسين في المرحلة النهائية من المناقصة، ويمكن أيضاً أن يكون أداة انتقائية، حيث ترسو المناقصة غالباً على من يخضع لهذا الضغط في المرحلة الأخيرة.

أما عن الوقت الزمني لإجراء المناقصات فهو يجري ضمن فترة زمنية طويلة، ما يجمد المشاريع المعنية بالمناقصة، فتستمر أغلب المناقصات الحكومية لفترة ستة أشهر على الأقل وتمتد أحياناً هذه الفترة إلى تسعة أشهر أيضاً، مخالفة المقاييس العالمية التي تعتمد امتداد المناقصات الضخمة لثلاثة أشهر كأطول حدّ ممكن.

الخلافات القضائية

يكون فض الخصومات القضائية في المناقصة ضمن فترة طويلة الأمد، بل إن الخصومة بين المتعهدين والجهات المعنية بالمناقصة تكاد تكون خصومات شكلية، فنحن نجد أن أسلوب التقاضي المتبع غالباً، في فصل هذه النزاعات، هو اعتماد التحكيم بطبيعة الحال، كما تعتمد، الفقرة ب من المادة ٦٦ من القانون رقم ٥١ لنظام العقود في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٤ والتي تنص بأن القضاء الإداري في الجمهورية العربية السورية هو المرجع المختص للبت في كل نزاع ينشأ عن العقد.

إلا أنها تنص في فقرتها الثانية على إمكانية اتباع التحكيم، كوسيلة استباقية، فيجوز أن ينص في دفاتر الشروط الخاصة والعقد، اللجوء إلى التحكيم وفقاً للأصول المتبعة أمام القضاء الإداري، وعلى العموم تستغرق المنازعات وقتاً طويلاً، حيث يمكننا القول إن التحكيم وقع أيضاً في مصيدة الإجراءات الشكلية والمماطلة القانونية، فالوقت غالباً ما يسري لصالح المقاول ولاسيما في ظل التضخم، حيث إن الالتزامات لصالح المقاولين الذي لا يجدون أنفسهم مضطرين لدفع التزاماتهم ضمن الخطة المالية الموضوعة من قبل الجهة التي طرحت المناقصة، و ذلك على الرغم من اقتناع المؤسسة من استحقاق الالتزامات المالية، إلّا أن الامتناع عن الدفع يتم عادة بسبب شكليات الدفع من المؤسسات الحكومية، حيث إن إضافة أي تعديل على بنود الإنفاق في ظل التضخم، يتطلب غالباً موافقة جهة أعلى من المؤسسة الإدارية المعنية، لأجل الأمر بالصرف، فغالباً ما تأتي هذه الموافقة بالاجتماعات الدورية لمجلس الوزراء التي قد تأخذ وقتًا طويلاً، فتخسر المؤسسات في هذه الحال زمام المبادرة أمام المتعهدين، حيث إن عليها أن تدفع تعويضات المقاولين مضاعفة، إضافة إلى تعطيل مشاريعها الاستثمارية لفترة طويلة الأمد، ما يستهلك الجدوى القانونية من

> **فض الخصومات القضائية في المناقصة يجري ضمن فترة طويلة الأمد وهذا غالباً لصالح المقاول ولاسيما في ظل التضخم**

تتمة الصفحة التالية ←

نعاني بشكل واضح من ظاهرة تسلط بعض المقاولين من الباطن على المناقصات ولا بدّ من أن تتم إعادة دراسة هيكلية المؤسسات لدراسة شخصيات المتعهدين أو المقاولين الفعليين لهذه المنشآت

اتباع طريق التحكيم التجاري في النزاع، فيكون من المستحيل على سبيل ذلك سلوك طريق القضاء أو طريق التحكيم، في تحصيل الحقوق المتنازعة.

خطة التطوير القانون

يستغرق عادة إتقان عملية المناقصة وقتاً، لأن التدفق النقدي للمقاول يعتمد بشكل كبير على المناقصة الماهرة، فإن الشركات التي تقدم عطاءات جيدة تميل إلى التفوق على منافسيها، يستغرق تعلم العثور على العطاءات الصحيحة وإعداد التقديرات المناسبة وتقديم العطاءات المهنية وقتاً، لكن الأمر يستحق الجهد، لذلك يعد إتقان عملية المناقصة أمراً ضرورياً للراغبين في النمو في قطاع البناء التجاري أو الحكومي.

لذلك فإن إتقان عملية طرح العطاءات أمر ضروري للمقاولين الظاهرين والمقاولين من الباطن على حدّ سواء.

إذاً يتطلب النجاح في طرح العطاءات فهماً عميقاً للعملية والإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المستثمر، حيث ينقص أغلبية المستثمرين والمقاولين هذه الثقافة التنافسية عند التقدم للعقود في بلادنا، فيعتمد نظام قبول المتنافسين في كثير من الأحيان على أسماء مقاولين عاديين يكونون على الاغلب مرآة لشخصيات أخرى، لذلك فإن نظام التحقق من المقبولين في الباطن هو في غالب الأحيان غير واضح، فنجد في الباطن أن كثيراً من الشخصيات تهمين على المناقصات بشكل غير مباشر، ما يعتبر تخطياً لمبدأ عدم تعدد الاختصاصات، فيجب العمل على نظام التحقق.

الحد من تعددية المقاولين

تعاني بعض الدول من تعددية الشخصيات المستلمة للمشاريع الوطنية، ما يعتبر ظاهر سلبية في توزيع الخدمات في الدولة، حيث يتمكنون من التقدم لأكثر من مناقصة، عن طريق مقاولين ثانويين، وبهذه الطريقة يمتلكون مفاتيح العمل، في عدد من المنشأة الخدمية لأنفسهم، وهذه ظاهرة بغاية الخطورة، حيث إنها تنشئ احتكار خدمات ومنفعة متبادلة بين المشاريع التنموية والخدمية ضمن الدول، لصالح شخص واحد، ما يهدر غاية المصلحة العامة في مناقصات الدولة، ويشكل خطراً في احتكار هذه الشخصيات لمرافق الدولة، وعلى العموم تميل الشركات، إلى اعتماد أحد ثلاثة أنماط شائعة لقبول المقاولين.

وبما أن هذه الأنماط ليست موجودة ضمن قانون العقود، فيمكننا أن نستعين بالتسمية الشائعة في دول الجوار، العطاء المفتوح والعطاء المتفاوض عليه والعطاء الانتقائي.

العطاء المفتوح

يسمح لأي شخص بالتقدم للمناقصة، هذه هي الطريقة الأكثر استخداماً في المشاريع الحكومية، ويُنظر إليها عموماً على أنها توجد أكبر قدر من المنافسة على الوظيفة، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، إلّا أنها أيضًا لا تخلو من مخاطرها.

> يعتمد نظام قبول المتنافسين في كثير من الأحيان على أسماء مقاولين عاديين يكونون في الغالب مرآة لشخصيات أخرى

العطاء المتفاوض عليه

مع العطاء المتفاوض عليه، يحدد مالك العقد مقاولًا واحدًا لأداء العمل ويتفاوض معه على عقد، هذه الطريقة من العطاءات مصممة عمومًا للمشاريع المتخصصة للغاية، وقد تعتبر مناهضة للمنافسة في حالات معينة.

العطاء الانتقائي

العطاء الانتقائي هو الحل الوسط بين العطاء المفتوح والعطاء المتفاوض عليه: تتم دعوة مجموعة صغيرة من المقاولين المحددين مسبقًا لتقديم عطاءات لمشروع ما. عادةً، توفر طريقة المناقصة هذه توازنًا بين المنافسة والبساطة في عملية اختيار العطاءات.

وقياساً مع قوانين القبول للتقدم إلى المناقصات، فيمكننا القول إننا نميل إلى اتباع النمط الأول بشكل غير مدروس، إضافة إلى النمط الثالث، مع تفضيل النمط الثالث، وبغض النظر عن ذلك فنحن نعاني بشكل واضح من ظاهرة تسلط بعض المقاولين من الباطن على المناقصات، ولا بدّ من أن يتم إعادة دراسة هيكلية المؤسسات، لدراسة شخصيات المتعهدين أو المقاولين الفعليين لهذه المنشآت.

نقص اعتماد نظام المناقصة المتسلسلة

يفتقر القانون الحالي ونظام المناقصات في بلادنا إلى اتباع نموذج التقنيات الحديثة، في إجراء المناقصات، حيث تُستخدم المناقصة المتسلسلة في المواقف التي يطلب فيها مالك العرض، عدد من المناقصات لسلسلة من المشاريع المماثلة على مدار فترة زمنية، على سبيل المثال، قد يقوم مطور الإسكان ببناء مئات المنازل السكنية على مدار فترة ثلاث سنوات، يمكن للمناقصة المتسلسلة أن تقلل من عبء طلب العطاءات بشكل متكرر لمشاريع مماثلة، على الرغم من أنها قد تقلل من المنافسة.

الانتقال من المضاربة إلى المنافسة

بقيت عملية إدارة المناقصات من دون تغيير في بلادنا على مدى العقود الماضية، وتالياً لابدّ من أنها ستجلب تحولات كبيرة في كيفية تطوير المقترحات للمناقصات وتقديمها، في السنوات القادمة. من خلال التعمق أكثر في عمليات طرح المناقصات وتقييم العروض، مع التركيز على الاعتبارات الإستراتيجية والقانونية والأخلاقية.

فالمنافسة التجارية، تخرج اليوم من طور المضاربة للحفاظ على للتوازن، أي أنها تخرج من مرحلة التقلبات الجامحة وكسر الأسعار المقصود بين المتنافسين، بهدف إقصاء النشاط التجاري بين بعضهم البعض، بات أمراً من الماضي، وذلك أن التطورات في الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي المعزز والرؤى القائمة على البيانات، ستعمل على تبسيط عملية إجراء المناقصات والسماح للجان التقييم بتركيز جهودها على العمل عالي القيمة. سيتطور دور البشر لإدارة الإستراتيجيات المعقدة وعلاقات العملاء والإبداع.

أي بمعنى آخر؛ ستتم المناقصة بسرية واحترافية عالية فلا يستطيع المتنافسون المضاربون، أن يعرفوا قدرات المقاولين الآخرين ضمن هذه المنافسة، وبذلك لا يقومون بتحطيم أسعارهم بقصد إخراج المقاولين الصغار من المنافسة، ما يصنع نظاماً أكثر عدالة في اعتماد نتائج المناقصة.

باختصار؛ سوف تتطور دقة وكفاءة تحليل المناقصات عند الجمع بين المهارات البشرية وبين التكنولوجيا، وسوف يدخل العالم في حقبة جديدة من المناقصات القائمة على البيانات والغنية بالرؤى الإنسانية والمنافسة الأخلاقية.

زيادة التركيز على القدرات الرقمية

تعمل شركات الهندسة والتوريد والبناء على تسريع الاستثمارات في التقنيات الرقمية لتحسين الإنتاجية والحصول على ميزة تنافسية. كما ستسلط الضوء على المقترحات الفنية و القدرات الرقمية ذات الصلة والخبرة والشراكات الإستراتيجية. قد تشمل الأمثلة نمذجة معلومات البناء، وتحليلات البيانات، وأتمتة العمليات الروبوتية، والواقع الافتراضي / المعزز (AR / VR)، والذكاء الاصطناعي (AI). سيتم النظر إلى المقترحات التي توضح رؤية للتحول الرقمي بشكل إيجابي.

وباختصار؛ ستعمل تحليلات البيانات والتحليلات التنبؤية والمحتوى المخصص على تحويل إدارة المناقصات والاستجابة للعطاءات على مدى السنوات القليلة القادمة. من خلال الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للشركات تعزيز معدلات الفوز، وتحسين تخصيص الموارد، والحصول على ميزة تنافسية في أسواقها. وسوف تعتمد اللجان في المستقبل بشكل كبير على الرؤى القائمة على البيانات وتوصيات الذكاء الاصطناعي لصياغة العروض الفائزة. إضافة إلى التركيز على تطوير وتقييم المقترحات الفنية .

وسيتأثر المشهد العالمي للتعاقد بشكل كبير بالعديد من الاتجاهات السائدة.

وهو ما يوصلنا إلى نقطة بغاية الأهمية في تحليل قانون العقود القائم، وهو أنه سيتطلب عملية التحول الرقمي الجارية من فرق المناقصات التكيف والابتكار، والاستفادة من التقدم التكنولوجي لتعزيز كفاءتها وقدرتها التنافسية في عملية التقديم للمناقصات. حيث ستحظى الاستدامة وبروتوكولات الأمن السيبراني الصارمة بالأولوية في تقييم العطاءات، ما يؤثر على عملية صنع القرار ويملي عمليات الشركات. كما سيكون هناك تنويع لفرص التعاقد عبر مختلف القطاعات، ما يوفر سبل نمو محتملة للشركات. وأخيراً، سيكون هناك تركيز متزايد على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع سياسات تهدف إلى تعزيز الشمول والمساواة في عملية تقديم العطاءات. من خلال مواءمة الإستراتيجيات المؤسسية مع الاتجاهات الجديدة.

لابدّ للجان المعنية في تقييم عروض المناقصات التجارية من تأهيل نفسها إداريًا لتحقيق النجاح في المشهد العالمي المتطور بإدارة المناقصات.

> يستغرق عادة إتقان عملية المناقصة وقتاً لذلك فإن إتقان عملية طرح العطاءات أمر ضروري للمقاولين الظاهرين والمقاولين من الباطن على حدّ سواء

خلل عميق في قانون العقود رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ .. التحفظات تتكرر والقناعات بحتمية التعديل راسخة والخلل باقٍ ويتجدد ؟!!

■ تشرين - هناء غانم

يبدو أن الثغرات والإشكاليات الموجودة في قانون العقود رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ أصبحت بحاجة إلى تعديل ليكون أكثر صرامة وصونا للمال العام، "تشرين" تحاورت مع المعنيين وأصحاب الشأن حول أهمية تعديل القانون والخطوات التي تستدعي ذلك ومن المستفيد من بقائه على حاله ؟؟

الدكتور ربيع قلعجي رئيس لجنة الحسابات والموازنة في مجلس الشعب/ سابقا / أكد في حديثه لـ" تشرين" أن تعديل قانون العقود أصبح ضرورة لأنه معرقل لتنفيذ الموازنات الاستثمارية وخاصة منه المواد المتعلقة بطرق وأساليب تأمين متطلبات واحتياجات القطاع العام، مبينا أن شأنه شأن أي قانون أو نص تشريعي آخر لا يخلو من الثغرات..

وهو بالنهاية كما يقال ليس نصاً مقدساً ويمكن تعديله إذا اقتضت الحاجة لذلك.

وأوضح قلعجي أن القانون جاء ليحقق هدفين؛ أولهما تأمين احتياجات الجهات العامة سواء بعقود البناء والتشييد أو عقود التوريد، وقد أرفق معه المرسوم رقم ٤٥٠ الذي يعدّ بمنزلة دفتر الشروط العامة /التعليمات التنفيذية/ لكنها صدرت بمرسوم وجاء بديلاً أيضاً عن ثلاثة أنظمة كانت موجودة سابقاً هي المرسوم ٢٢٨ للعام ١٩٦٩ ونظام العقود للقطاع العام ذات الطابع الاقتصادي ١٩٩٥ ونظام العقود في الشركات الإنشائية والمرسوم ٢٣ للعام ١٩٨٢، وكان الهدف تأمين احتياجات الجهات العامة من عقود الإنشاء أو عقود التوريد، أي إن القانون حدد ست طرق لتأمين احتياجات الجهات العامة.

و هي الشراء المباشر: حيث يتم اللجوء إليه إذا كانت المواد المطلوبة متوفرة في الجهات العامة، المناقصة: هي الخطوة الثانية حيث حدد القانون اللجوء إلى المناقصة في حال تجاوز قيمة النفقة الحد المسموح به للشراء المباشر، وكانت المواد المطلوب تأمينها ذات مواصفات محددة، طلب عروض الأسعار: حيث يلجأ إلى طلب العروض عندما يتعذر على الجهة العامة تحديد مواصفات وشروط موحدة للاحتياجات المطلوب تأمينها، والمسابقة: وتعتبر الخطوة الرابعة حيث يجوز للوزير اللجوء إلى المناقصة لوضع دراسات ومخططات لمشروع معين أو لتنفيذ مشروع أعدت له مخططات، وتمنح الجوائز والمكافآت للفائزين بناء على تقرير اللجنة .

أما الخطوة الخامسة فهي العقد بالتراضي: حيث يجوز للجهة العامة التعاقد مع من تختاره في حالات حددها القانون منها: فشل المناقصة، طلب العروض مرتين متتاليتين، الحالة الطارئة التي تستوجب السرعة، وغيرها .

وأخيراً تنفيذ الأشغال بالأمانة: بوساطة متعهدين، يمكن أن تنفذ هذه الأشغال بطريق الأمانة على مسؤولية الجهة العامة التي تتولى التنفيذ.

الثواب والعقاب

وأكد قلعجي أن إحدى نقاط الضعف في القانون أننا لا نستخدم سوى جزء من هذه الطرق، وأن عدم استخدام القانون بشكل كامل يغيب عنه الكثير فهو يتحدث عن الكفاءات وتغيب عنه الحوافز / الثواب والعقاب /، ما أبعد القانون وأفقده روحه ولو سألنا أنفسنا أين نحن من هذا مقارنة بالدول العربية والتطورات العالمية ومعايير المحاسبة والقوانين الدولية لكانت الإجابة بأن القانون ٥١ غير مناسب وهو بعيد كل البعد عن القوانين.

د. قلعجي لـ« تشرين»: عدم استخدام القانون كما يجب أفقده روحه

شروط مقيدة وصارمة

كما بين قلعجي أن المعايير المحلية للقانون تتلاءم مع المعايير الدولية والصادرة عن الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين الذي قام بوضع مجموعة من الشروط والأحكام والقواعد الناظمة لعمل المتعهد أو المقاول وعلاقته مع الجهات العامة، هذه القواعد هي ذاتها دفتر الشروط وهي مرنة لكنها في هذا القانون مقيدة وصارمة لذلك تنفر الجهات ذات العلاقة من التعاقد مع الجهات العامة.

قصور في القانون

وأشار قلعجي إلى أن القانون فيه بعض القصور لجهة العديد من المواد منها المادة ٦٣، والتي فيها الكثير من الإشكاليات بل تعتبر السبب الأهم في المشكلات الموجودة مع القطاع العام وهي السبب في كثرة الدعاوى في مجلس الدولة والتي تتضمن موضوع الأسعار خلال فترة التعاقد، أي إنه في حال حدوث زيادة أسعار خلال الفترة العقدية فإنه يحق للمتعهد تحمل ما مقداره ١٥ بالمئة من قيمة العقد، من الجهة والباقي تتحمله الجهات العامة، موضحاً أن هناك إشكاليات حول تطبيق هذه المادة لأنه كل جهة تفسرها كما يحلو لها ووزارة المالية هي الحكم وعندما تمت مراسلة (المالية) باعتبارها المشرع للاستفسار، لم تقدم أي توضيح .

بعيد كل البعد عن القوانين و لا يوجد آلية واضحة في القانون للتعامل مع متغيرات سعر الصرف

أبنية على الهيكل

الدكتور ربيع قلعجي أشار إلى أن موضوع زيادة الأسعار تفاقم خلال السنوات العشر الأخيرة، ما أدى إلى زيادة الإشكاليات بين المتعهدين وجهات القطاع العام، لذلك يتم اللجوء إلى مجلس الدولة لحل الإشكاليات وإجراء تحكيم بين الجهات، ما أدى إلى زيادة عدد الدعاوى وتباطؤ التنفيذ، والدليل أنه في جميع المحافظات السورية نجد هناك أبنية كثيرة على الهيكل، والسبب هو العثرات الموجودة في قانون العقود الذي لم يعطِ الصلاحيات بحل هذه الإشكالات بسرعة وسهولة، وبالتالي الكل يلجأ الى القضاء الذي بدوره يتأخر في البت نتيجة كثرة الدعاوى الموجودة، والأهم حسب قلعجي أنه لا توجد آلية واضحة للتعامل مع تغيرات سعر الصرف، ما أدى إلى حدوث منازعات واختلافات.

وأضاف قلعجي: إن الإشكالية الأخرى موجودة في المادة ٤٩ من القانون وفيها اختلاف كبير وتتحدث عن السلع ودفعة مقدمة حيث يلزم القانون بعدم المطالبة بأي فروقات عند أخذ سلفة من الجهات العامة، علماً أن سعر الصرف يزداد، ولحل هذه الإشكالية أشار قلعجي إلى أنه من أحد الحلول أن يتم فرض فائدة على السلفة لكن الجهات المعنية رفضت وجاء الرد بعدم الموافقة عليه أيضاً .

تتمة الصفحة التالية ←

مقارنة بالدول العربية والتطورات العالمية ومعايير المحاسبة والقوانين الدولية لكانت الإجابة بأن القانون ٥١ غير مناسب وهو بعيد كل البعد عن القوانين

الدندن لـ «تشرين»: لابد من التعديل للحد من الهدر والفساد

خلل كبير

فالقانون عندما يلزم بعدم المطالبة بأي فروقات بالأسعار اللاحقة لتنفيذ العقد يعتبر خللاً كبيراً، باعتبار أن السلفة تقدم من باب المساعدة وعدم منح المتعهد فروقات سعر الصرف وبالتالي تدفع بالمتعهد للإحجام عن استكمال عقده وتنفيذه، وخاصة أن الزيادة الكبيرة كانت في سعر الصرف خلال الفترة الأخيرة.

ضعف في التنفيذ

كما أضاف الخبير القانوني، كنا نلاحظ أثناء عملنا بإعداد قطع الحسابات الخاصة بالميزانية الختامية، أن هناك ضعفاً كبيراً في تنفيذ بنود الموازنة لاسيما بند الاستبدال والتجديد ولدى الاستفسار تكون الإجابة بأن المتعهد/ استنكف أو نكل / وهو مصطلح كثيراً ما نسمع عنه/ عند التنفيذ وهكذا حتى وصلنا إلى ما نحن فيه، الأمر الذي يؤكد ضرورة تعديله ووضع معايير وضوابط عند أخذ فائدة عليها، مشيراً إلى أنه خلال اطلاعنا على قوانين الدول المجاورة، وجدنا أن قانون العقود المصري يلجأ في حال أي تغيير في الأسعار للجهة العامة التي تقوم بمراجعة تلك الأسعار كل ثلاثة أشهر ويحق لها تعديل السعر بعد مرور ٦ أشهر على التعاقد، وخاصة أن عقود الإشغال والمقاولات تستمر لأكثر من عام حكماً.

وبالعودة إلى دفتر الشروط العامة ٤٥٠ يؤكد قلعجي أن هناك خللاً أيضاً في المادة ٣٦ والمعاناة من الروتين في مجلس الدولة حيث يمر حوالي ١٥ يوماً للقيام بالكشف الذي يمر أيضاً على حوالي ١٥ موظفاً، تكون المدة المحددة انتهت ولم يقبض المتعهد ، الكشف وهي أيضاً إحدى المشكلات التي كانت تواجهنا، و تجعل الأمور تتداخل بالمدة الزمنية وبالتالي تجعل الكل في حالة ضياع.

خلل وفساد

وتطرق قلعجي إلى الإدارة، التي اعتبرها سبب الخلل والفساد، مطالباً بإصدار قرار من الجهات الحكومية لمحاسبي الإدارات، بأن يخضعوا إلى المحاسبة والتدقيق على عملهم، وهذا يتطلب بالتأكيد تعديل قانون العقود، إلا أن الإجابة جاءت بأنه من الصعب تعديل القانون، وأن هذا الطلب ليس في مكانه، و طالبنا بإصدار ملحق للقانون يساهم في حل بعض الإشكاليات التي تحدث وتواجه المتعهد وجهات القطاع العام ريثما يتم تعديل القانون، لكن أيضاً لم يتم الأخذ بالتعديل وتم الرفض من دون أي مسوغ . وما زاد الطين بلة، أنه قامت الحكومة بإصدار قرار يقضي بالاستجرار من المركزي ؛ يقضي بأنه لا يجوز لأي جهة عامة شراء أي جهاز، سواء كان طبياً أو غير ذلك إلا عن طريقها حصراً، أي حصر الموضوع بمتعهد واحد فقط، مبيناً أن الهدف من القرار / سام/ لكن التنفيذ فيه الكثير من الخفايا والإشكاليات، نظراً لما يحدث من تأخير في إيصال المطلوب ريثما تكتمل الكمية المطلوبة و الطلبات مع بعضها، والأمثلة على ذلك متعددة.

بحاجة للتعديل

بدوره أستاذ القانون مجيب الدندن أكد في حديثه لـ(تشرين) أن قانون العقود ٥١ لعام ٢٠٠٤ كأي قانون تظهر فيه ثغرات أو سلبيات عند التطبيق وبعد مرور عقدين على نفاذه تظهر الحاجة لتعديل هذا القانون ليكون أكثر قدرة على صون المال العام والحد من الهدر والفساد، ولاسيما أن كافة الجهات العامة الاقتصادية والإدارية والإنشائية تطبق هذا القانون في عقودها مع مراعاة الخصوصية لهذه الجهات، مؤكداً أهمية تدريب وتأهيل الكوادر المكلفة بإبرام التعاقدات وفق أحكام قانون العقود.

تساؤلات

أخيراً تبقى الكرة في ملعب الجهات الوصائية، ونحن في انتظار مسوغات الهدر والصفقات الناتجة عن العقود المبرمة ما بين بعض موظفي الجهات العامة وبين متعهدي القطاع الخاص باسم القانون.. والتساؤل: هل حقاً تعديل القانون يجب أن يكون مشروطاً بحسن اختيار القائمين على المفاصل المنفذة له.

منظومة المشتريات الحكومية في مراحلها التجريبية تمهيداً لتعميمها على الجهات العامة..

■ تشرين - ماجد مخيبر

بيّن معاون وزير الاتصالات وتقانة المعلومات لشؤون التحول الرقمي الدكتور محمد محمد أن مشروع منظومة المشتريات الحكومية يعد أحد مشروعات استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، لافتاً إلى أنه يتم حالياً التشغيل التجريبي لمنظومة المشتريات الحكومية في وزارتي الاتصالات والمالية فقط تمهيداً لتعميمها لاحقاً على الجهات العامة، وخلال التشغيل التجريبي ستتم الاستفادة من أي ملاحظات ومقترحات تسهم في تطوير آلية عمل المنظومة، موضحاً أن المنظومة تعتمد بشكل أساسي على التوقيع الرقمي لإثبات الحجية القانونية للعروض المقدمة وتجنب تزويرها أو إنكارها.

وتعد منظومة المشتريات الحكومية منظومة إلكترونيّة على شبكة الإنترنت مخصّصة لنشر البيانات والمعلومات الخاصّة بعمليات المشتريات الحكوميّة بأنواعها بما فيها المناقصات وطلبات العروض والإجراءات المتعلّقة بها من الإعلان وتقديم عروض المتعهّدين، وتقييم العروض وإعلان نتيجة العطاء بما يسهم في توحيد وتسهيل هذه الإجراءات.

وتشمل الأطراف المستفيدة من المنظومة كل الجهات العامة التي يشملها التشريع الناظم للتعاقد في الجهات الحكومية وجميع المتعهّدين من قطاع الأعمال المسجلين في المنظومة والجهات المختصة بتحليل ودراسة المؤشرات الاقتصادية والجهات والأنظمة الرقابية.

إن الغاية من المنظومة هو تعزيز مبادئ الحوكمة، وتطبيق معايير العلانية والشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص وتحقيق كفاءة الإنفاق العام وتوفير معاملة عادلة للمتعهّدين المتعاملين مع الجهات العامة، ومنع الاحتيال والفساد والاحتكار وتعزيز أنظمة الرقابة والتدقيق على عمليات البيع والشراء الحكومية.

تحقيق الشفافية

بدوره معاون وزير المالية المهندس منذر ونوس أوضح أن المنظومة تضمن تحقيق الشفافية بالإنفاق الحكومي وبناء قواعد البيانات، إضافة إلى تكامل دورها مع المشروعات التي عملت عليها وزارة المالية في إطار التحول الرقمي في سورية.

وأضاف ونوس: إن وزارة المالية حريصة على الحالة التكاملية للمشروعات الخاصة بالتحول الرقمي التي تنفذها الوزارة مع مشروعات باقي الجهات العامة، سواء لجانب الإيرادات العامة أو الإنفاق العام.

ضمان المعاملة العادلة

من جانبه المهندس تامر تامر مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات أشار إلى أن المنظومة هي أحد المشروعات المدرجة ببرنامج (التطبيقات الحكومية والمشتركة) ضمن استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، موضحاً أنها منظومة إلكترونية مخصصة لعمليات الشراء والمبيعات الحكومية على اختلاف أنواعها، مشيراً إلى أن المنظومة تتيح توحيد وتبسيط إجراءات تقديم المتعهدين لعروضهم، وإعلان نتائج رسوها، لافتاً إلى أن المنظومة تهدف لمراعاة مبادئ الحوكمة وتطبيق معايير الشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص، إضافة إلى ضمان المعاملة العادلة لجميع المتعهدين والمقاولين المتعاملين مع الجهات العامة، وحمايتهم من التعرض للاحتيال والاحتكار والفساد.

وقامت وزارة الاتصالات وتقانة المعلومات مؤخراً بالتعاون مع وزارة المالية بتنظيم ورشة عمل حول منظومة المشتريات الحكومية، بهدف تعريف المقاولين والمهندسين والمتعهدين بوظائف المنظومة وآلية إنشاء حساب عليها وخطوات استخدام أداة التوقيع الرقمي الخاصة لتوقيع العروض المقدمة عبرها.

وناقشت ورشة العمل ملاحظات المقاولين والمهندسين والمتعهدين على آلية عمل المنظومة ومقترحاتهم لتطوير عملها خلال المرحلة التجريبية لها.

يحتاج إلى نصوص ومواد أكثر تنوعاً وتفصيلاً..

دعوات ملحّة لتعديل قانون العقود رقم (٥١)

■ تشرين- رشا عيسى

يبقى القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ محط انتقاد، وسط مطالبات واسعة بتعديله، حيث يرى خبراء القانون أن التعديل بات أمراً مفروضاً لكون القانون الساري غير قادر على ملاءمة متطلبات المرحلة المقبلة من جهة أنه لم يراع تعدد وتنوع العقود وأشكال التنفيذ، ما يدخل الجهة العامة في بعض الإشكاليات التي هي بغنى عنها.

عدم الفصل

المحامي أحمد جميل أحمد أكد في حديث لـ«تشرين» أنه لا نستطيع أن نفصل بين نظام العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ وبين دفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤، إذ إنه جاء بديلاً عن دفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم رقم ١٧٦٦ لعام ١٩٦٩ الخاص بعقود الجهات العامة ذات الطابع الإداري، علماً أن هذا التعديل لم يأتِ بشيء جديد أو خاص أو ميزات أو تشاركية مع القطاع الخاص، إذ إنه أعطى الحرية المطلقة للجهة العامة، وكان (متعصباً) لها في وضع شروط التعاقد ولم يعطِ المتعهد (القطاع الخاص) المشاركة في إبداء الرأي أو الملاحظات أو التغيرات على هذه الشروط والذي هو طرف من أطراف (المناقصة – المزايدة..إلخ)

غير ملائم لمتطلبات المرحلة

وأكد أحمد أن نظام العقود الحالي غير قادر على ملاءمة متطلبات المرحلة القادمة وخاصة لجهة إعادة الإعمار، وأنه يحتاج إلى بعض التعديل في نصوصه، كما أنه لم يراع تعدد وتنوع العقود وأشكال التنفيذ، ما يدخل الجهة العامة في بعض الإشكاليات التي كانت بغنى عنها، فكان من المفروض أن يتضمن نظام العقود ودفتر الشروط العامة نصوص مواد أكثر تنوعاً وتفصيلاً، وملاحق أكثر تبويباً وترتيباً، وتوزيع الصلاحيات والمخاطر والمسؤوليات القانونية على الأطراف كلها.

المشاركة في المشروع على سبيل المثال أن يكون هناك باب خاص في قانون العقود اسمه المقاول (المتعهد) تحت عنوان عريض، ويذكر فيه كل الصلاحيات والمسؤوليات القانونية والمخاطر لكل طرف بالعقد، فهي مشتتة في القانون ٥١ ودفتر الشروط العامة، كما يخلو دفتر الشروط العامة من وجود نماذج قياسية ما يسهم بشكل كبير في زيادة الأخطاء والاجتهادات والخلاف بين طرفي العقد، ويبطىء عملية التواصل والتخاطب بين الجهة العامة والمتعهد (المتعاقد).

غياب نظام الحوافز

إضافة إلى أن غياب نظام الحوافز في كل من نظام العقود ودفتر الشروط العامة هو عامل سلبي يمنع من الاستفادة من اجتهاد وخبرات المتعهد، التي هي عامل أساسي لتحقيق المنفعة للجهة العامة صاحبة المشروع إن وجدت، إذ إنها (الحوافز) تعجل بإنجاز المشروع وتحسن من قيمة الأعمال المنجزة، وتخفض قيمة الأشغال لمصلحة صاحب المشروع (الجهة العامة) مثال: إعطاء المتعهد ٤٠٪ من قيمة الوفر الصافي الحاصل نتيجة أي تحسين أو تعديل بالتصميم أو بأي جزء من العمل.

– المادة ٢٥ يجب تحديد مدة قليلة بشكل واضح وصريح بنص القانون لارتباط العارض بعرضه وعدم تركها مدة مفتوحة كما هي منصوص عليها وفقاً لهذه المادة.

– المادة ٣٦ فقرة هـ من دفتر الشروط العامة يجري صرف الكشوف خلال ١٥ يوماً من تاريخ تقديمها إلى محاسبة الإدارة .. إلخ.. وعند التطبيق العملي لهذه المادة نكون أمام مشكلتين: الأولى إن الكشف يمر على عدة دوائر وأشخاص قبل الوصول إلى محاسبة الإدارة، ويستغرق وقتاً طويلاً لا يكون المتعهد مسؤولاً عنه ولا يحتسب كمدة بعد تسليم التعهد، ما يرتب أضراراً مادية على المتعهد فيما يخص التمويل والتدفق النقدي. والمشكلة الثانية هي أن كل كشف يتأخر يعطي المتعهد فترة زمنية تضاف إلى مدة العقد، أي إنها عوضت زمنياً لكنها نسيت التعويض المادي.

نقاط ضعف

وبيّن أحمد أنه في المادة ٤٦ قيمة التأمينات المؤقتة والنهائية يجب أن تعدل وتوضح بشكل أفضل لتصبح قيمتها تتناسب مع أهمية المشروع وحجمه.

المادة ٤٩ من القانون ٥١ لعام ٢٠٠٤: أجازت إعطاء سلفة للمتعهد لا تتجاوز قيمتها ١٥٪ من قيمة العقد بشرط عدم أحقية المتعهد بالمطالبة بارتفاع الأسعار الحاصل بعد قبض السلفة... إلخ.

ويشرح أحمد نقاط ضعف هذه المادة بمايلي:

/ إن هذه المادة تتصف بعدم العدالة والإنصاف للمتعهد، لأنها حرمته من حقه الممنوح بالمواد ٦٤/٦٣ في حال حصوله على السلفة.

/ حددت السلفة بـ١٥٪ من قيمة العقد لكل المشروعات وبمختلف الظروف والأحوال من دون مراعاة لخصوصية بعض المشروعات وظروف تنفيذها.

/ أغفلت وجوب تحديد العارض في عرضه أوجه صرف السلفة وعدم صرف فروقات أسعار لما يتم شراؤه أو تنفيذه من قيمة السلفة.

غموض واضح

معالجة ارتفاع الأسعار وهبوطها المنصوص عليها بالمواد ٦٤/٦٣/ من القانون ٥١ والمادة ٣٣ من دفتر الشروط العامة التي تتصف بالغموض وعدم التفصيل وعدم العدالة والإنصاف في الآلية المتبعة وغياب كثير من الضوابط والأحكام الناظمة لمعالجة هذا الارتفاع والهبوط في الأسعار، وذلك من خلال:

١– تحديد حد أدنى لمدة العقود التي يتم التعويض فيها في حال حدوث فروقات بالأسعار أو تحديد الزمن الواجب انقضاؤه بعد فض العروض.

٢– تحديد الحد الأدنى لمقدار التغير في سعر الصرف الواجب تجاوزه حتى يتم التعويض.

٣– تحديد كيفية التعويض في حال تجاوزت مدة التنفيذ المدة المقدرة لها في العقد أو في حال تجاوزت الكميات المنفذة للحدود المقدرة لها ومن سيتحمل التعويض.

٤– عدم احتساب المواد التي تم شراؤها بالسلفة المقدمة ضمن المواد الخاضعة للتعديل بالأسعار.

ثغرة النسب

إن النسب المعطاة للمتعهد في حال الزيادة أو الهبوط بالأسعار هي ثغرة نقص وغموض فيه، كما يؤكد أحمد، حيث إن نسبة الزيادة التي يتحملها المتعهد وهي ١٥ ٪ تعد نسبة مرتفعة إذا ما قارناها بنسبة الربح، ما يدفع الكثير من العارضين للأخذ بعين الاعتبار هذه الزيادة، وتقديم عروض متضمنة هذه الزيادة بشكل تلقائي لتلافي خطر هذه الزيادة، وإذا لم تحصل هذه الزيادة بالأسعار فإن الخاسر هو الجهة العامة، لأن المتعهد رفع الأسعار مسبقاً، بينما لو كانت هناك طريقة حل أكثر عدالة وتوازناً للتعويض في حال حدوث ارتفاع بالأسعار أو هبوط فإن هذا يؤدي حكماً إلى خفض قيمة العروض وتقديم عروض أكثر توازناً من قبل العارضين، علماً أن بعض المتعهدين يقومون بتعويض الخسارة عن طريق الغش بالنوعية والتلاعب بالكميات المنفذة وبجودة التنفيذ، ما ينعكس سلباً على الجهة مالكة المشروع .

لا التزامات

لم ينص القانون ٥١ ودفتر الشروط العامة على أي نص يلزم المتعهد بتسليم الجهة العامة أو المهندس المشرف مخططات ما تم تنفيذه، ونصت المادة ٦٦ من القانون ٥١ على أحكام البت بالنزاع الذي ينشأ عن العقد وحددت حصراً أن الأداة الرئيسية لحل النزاع الحاصل بين المتعهد والجهة العامة هي القضاء أو التحكيم إذا نص دفتر الشروط الخاصة عليه وفقاً للشروط المتبعة أمام القضاء الإداري التي تتصف بالحيادية في تشكيل لجنة التحكيم، أي إنه لم يعط المجال لحل النزاع بالطريقة الودية قبل اللجوء إلى القضاء والتحكيم، ما ينعكس سلباً على سير الأعمال وعلى العلاقة بين أطراف المشروع، وبسبب هذه السلبيات يكون هناك نفور من بعض الشركات الأجنبية عن دخول السوق السورية.

عدم مواكبة للعقود الحديثة والإلكترونية

من خلال استعراض هذه النصوص نجد أن المواد الواردة في كل من نظام العقود الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ ودفتر الشروط العامة الصادر بالمرسوم ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤ لا تتناسب مع المرحلة المقبلة ومشروعاتها لأسباب كثيرة من خلال عدم ملاءمته لمختلف أنواع المشروعات وخاصة ما يتعلق منها بإعادة الإعمار، وعدم مواكبته للعقود الحديثة والإلكترونية والتطورات الخاصة في مجال العقود لوجود قصور ونقص واختصار شديد في أحكامه، ما ينعكس سلباً على تنفيذ المشروعات في الجهات العامة، وعدم تمتعها بالمرونة، لأنها نصوص جامدة، وعدم توزيع المخاطر بشكل عادل بين أطراف العقد، وغياب واضح لدور المهندس المشرف، وعدم إعطائه أي صلاحيات لكونها تمارس هذه الصلاحيات عن طريق لجان منفصلة.

ويفضل أن يرشح المهندس المشرف من خارج ملاك الجهة العامة صاحبة المشروع، أي يمكن أن يكون من ملاك شركة الدراسات الهندسية مثلاً، وإعطاء الصلاحيات للجهة العامة مالكة المشروع بإجراء تعديل على دفتر الشروط العامة من خلال دفتر شروط خاصة وبموافقة آمر الصرف لملاءمته لمتطلبات المشروعات التي لها خصوصية معينة.

المؤونة الشّتوية كابوس يرهِق الأسر بعد أن تجاوزت تكلفتها الثّلاثة ملايين ليرة

■ طرطوس- نورما الشّيباني

يُعدّ الاستعداد لشراء وتحضير مؤونة الشّتاء من عادات جميع الأُسَر السورية، وقد تراجعت مؤخراً حتى باتت تلامس حد الانقراض بسبب الظّروف الاقتصاديّة الخانقة وضعف القدرة الشّرائيّة للمواطن و توقيتها غير المناسب والذي يأتي مع التّحضير للمدارس ومتطلباتها الكبيرة.

قامت ?تشرين؟ بجولة في أسواق طرطوس رصدت من خلالها أسعار مستلزمات المؤونة حيث سجّل باذنجان المكدوس في سوق الهال بين ٢ و٣ آلاف ليرة، ويصل في محال المفرق إلى ٦ آلاف ليرة بينما الفليفلة الخاصّة بالمكدوس والدّبس سعرها يصل من ٥٥٠٠ إلى ٨٠٠٠ ليرة حسب نوعها وخارج سوق الهال قد يصل سعرها من ٩ ١٠ آلاف ليرة في حين سجّل الجوز المقشور بين ١٤٠ إلى ١٨٠ ألف ليرة و الجوز بقشره وصل سعر الحبّة الواحدة إلى ٨٠٠ ل. س. وقد سجّل كيلو الملوخيّة اليابسة سعر يصل من ٦٠ إلى ٧٠ ألف ليرة.

و البامية بين ١٦ و ٢٠ ألفاً , بينما سجّلت فواكه مؤونة المعقود الشّتوية ارتفاعاً كالتّفاح الّذي تجاوز ٩آلاف والعنب بين ٦ و١٠ آلاف.

التقت ?تشرين؟ خلال الجولة عدداً من المواطنين حيث أكّدت أمّ محمّد أنها عزفت عن تجهيز المؤونة بعد أن قامت منذ حوالي الشّهر بترويجة مكدوس ١٥ كيلو باذنجان مع لوازمها لتكن التّكلفة الباهظة التي دفعتها والتي وصلت إلى ٤٥٠ ألف ليرة عائقاً ولاسيّما أنّ مؤونة الشّتاء لا تقتصر على المكدوس فقط، فهناك مادة الكشك التي كانت من ضمن أساسيّات المؤونة للأسرة والّتي بات تجهيزُها عصيّاً بسبب ارتفاع أسعار مستلزماتها وشحّ ذات اليد، فلقد وصل سعر كيلو البرغل الواحد بين ١١ و١٢ ألفاً وكيلو اللبن ٨ آلاف.

كما بيّنت سلمى حسين الّتي تعمل موظّفة أنها كانت تحضّر مؤونة الشّتاء من مكدوس و دبس فليفلة و دبس بندورة و كشك إضافةً إلى اللّبنة المدعبلة بالزيت و تقديد الباميا و الملوخيّة وصولاً إلى مونة الزّيت والزّيتون و مؤونة المربيّات بأنواعها لكن اليوم لم يعد بإمكانها تجهيز هذه المواد بسبب ضعف الدّخل مقابل الغلاء الفاحش، و تابعت سلمى: تجهيز المونة كان طقساً مميّزاً يُضفي سعادةً وبركةً على جميع أفراد الأسرة وعلى المحيط الاجتماعيّ، حيث كانت النّسوة يتنافسن في إعدادها و إتقانها والآن يتنافسن على الصّبر في ظلّ شحّ الجيوب.

بدوره أكد عضو لجنة تجّار سوق الهال نزار بشارة الّذي أوضح أن الأسعار عرض وطلب و أنه وبالرّغم من انخفاض الأسعار عن العام الفائت فإن المبيع قليل ويعود ذلك لقلّة الطّلب بسبب الأوضاع الاقتصاديّة الصّعبة وضعف الدّخل مقابل ارتفاع مستلزمات مواد المؤونة ؛ وتابع بشارة أنّ المزارع من حقه أن يحصل على ربح تفوق تكلفة الإنتاج، وعندما لا يحصل هذا المزارع على مردود جيّد سيتّجه نحو الزّراعاتِ الاستوائيّةِ لأنّها أكثر مردوداً وأقلّ تكلفة.

وأكّد أيضاً أنّ ارتفاع سعر الثّوم سببه قلّة زراعته حيث كان العام الفائت معروضاً بسعرٍ قليلٍ ولم يتم تصديره ما أدّى لتلفه و خسارة المزارع.

شحنة جديدة من الكتب المدرسية تصل الحسكة

■ تشرين - خليل اقطيني:

وصلت إلى محافظة الحسكة شحنة جديدة من الكتب المدرسية. وذكر مدير فرع المؤسسة العامة للطباعة أحمد الدهش أن هذه الشحنة وصلت إلى المحافظة عبر الشحن الجوي من مطار دمشق الدولي إلى مطار القامشلي الدولي. وتضم ٢٥ طنا من الكتب المدرسية.

مبيناً أن مدير المؤسسة العامة للطباعة قام على الفور باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الكتب الواصلة إلى المستودعات تمهيداً لتوزيعها على المدارس في المحافظة، حسب الأصول ووفق التعليمات الصادرة عن وزارة التربية بهذا الخصوص. وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجه وصول الكتب إلى المستودعات في كلٍّ من مدينتي الحسكة والقامشلي، بسبب وجود المحتلين الأميركي والتركي والمجموعات المرتبطة بهما، الأمر الذي يتطلب استنفار وتعاون العديد من المؤسسات الحكومية في المحافظة وحتى المجتمع الأهلي، لنقل الكتب المدرسية بعيداً عن أعين المحتل ومرتزقته، الذين يعملون جاهدين لمنع وصول مناهج وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية إلى أيدي وعقول التلاميذ والطلاب في المدارس، وذلك إمعاناً في حرب التجهيل التي تُشَنّ على الشعب السوري، جنباً إلى جنب مع حربي التجويع والتعطيش. وذلك لأن أعداء الوطن يدركون جيداً أنه لا يمكن أن يكون ثمة تدريس فعّال في المدارس السورية في ظل غياب الكتاب المدرسي، لكونه يعد دعامة أساسية في التعليم الرسمي، ومرجعاً رئيساً في التعلم الذاتي. ومهما ظهرت من تقنيات حديثة وتطورات تكنولوجية جديدة، فإن المدارس السورية لا يمكنها الاستغناء عن الكتاب المدرسي. وذلك لأنه أحد أهم الأدوات الرئيسة للتعلم، ويسمى المعلم الصامت للطلبة والتلاميذ، فهو من يرجعون إليه متى أرادوا، ويعدّ أحد الأركان الأساسية للعملية التربوية والتعليمية.

مثمناً الجهود الكبيرة التي يبذلها المعلمون والمدرسون في مدارس محافظة الحسكة بمنتهى الغيرية والوطنية، لكسر الحصار المفروض على الكتاب المدرسي، من خلال استخدام العديد من البدائل في حال عدم وصوله إلى مدارسهم. مثل توزيع الكتب المستعملة على التلاميذ أو إشراك كل تلميذين بكتاب واحد، أو استعمال السبورة في الحالات التي تقتضي ذلك.

وأكد الدهش أن فرع المؤسسة العامة للطباعة أعدّ خطة محكمة لضمان وصول الكتب إلى المستودعات بأمان، وسيتم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع عدد من المؤسسات الحكومية في المحافظة، بتوجيه وإشراف محافظ الحسكة الدكتور لؤي محمد صيوح، والمدير العام للمؤسسة العامة للطباعة فهمي الأكحل منذ لحظة خروج الكتب من مطار القامشلي حتى وصولها إلى مستودعات فرع المؤسسة العامة للطباعة، في كل من مدينتي الحسكة والقامشلي. وذلك إدراكاً من مؤسسات الدولة السورية لما للكتاب المدرسي من أهمية بالنسبة للتلميذ والطالب والمعلم على حدٍّ سواء. فبالنسبة للتلميذ يعدّ الكتاب المدرسي ركناً أساسياً من أركان العملية التعليمية، و خاصة في مرحلة التعليم الأساسي. وذلك لأن قدرات التلميذ لا تساعده بشكل كاف للبحث والتنقيب للوصول إلى موضوعات المنهج المقرر. كما يعدّ الكتاب المدرسي ركيزة أساسية للمعلم، فهو يشعر بالاطمئنان لوجوده، لأنه يسترشد به في إعداد دروسه، كما أنه يفسر الخطوط العريضة للمادة الدراسية.

داعياً الإدارات المدرسية لوضع خطة مع بداية العام الدراسي، للتشجيع على حُسن استعمال هذا الكتاب كمرجع للطالب والمعلم على حدٍّ سواء. بحيث تهدف هذه الخطة إلى لفت نظر الطالب إلى أهمية الكتاب المدرسي، وحسن توظيفه وحفظه بعد الانتهاء من استعماله كمرجع مستقبلي. وذلك لأن المحافظة على الكتاب المدرسي تعزز الاستدامة البيئية وتوفر المال وتعزز التعلم المستدام وتحافظ على المعلومات المهمة.

على أبواب العام الدراسي الجديد مصروف الطالب حاجة ضرورية أم بريستيج.. استشارية: يجب تعليم الطالب أين يصرف المال

تشرين- دينا عبد

مع بداية العام الدراسي الجديد تواجه بعض الأمهات مشاكل عديدة مع أبنائهم (طلاب المدارس) بسبب المصروف، فالمصروف اليومي للطالب بحسب ما ذكرت بعضهن لـ" تشرين" حيث إنه من وجهة نظر بعضهن يحدد شخصيته؛ وهناك تلاميذ يقلدون أقرانهم في المدرسة ويطلبون من الأم مصروفا كبيرا.

فهل المصروف الكبير في صالح الطالب دائما؟ أم إن هناك أبعادا أخرى للموضوع؟

تقول ناريمان(ربة منزل) : ابني في الصف الرابع ويأخذ مني كل يوم ٢٠٠٠ ليرة كمصروف يومي؛ علماً أن هذا المبلغ يعدّه قليلاً مقارنة مع ما يأخذه زملاؤه، ولكن رفضت أن أعطيه مصروفاً كبيراً خوفاً عليه من الانحراف ؛ مشيرة إلى عدم قدرتها على إعطائه أكثر من ذلك فمن جهة له أخت أخرى وهذا يتطلب مني أن أمنحها مصروفاً أيضاً ؛ وتالياً أنا لست موظفة فلو كنت كذلك ربما يختلف الوضع .

بدورها فدوى(معلمة) قالت: المصروف اليومي للطالب يعدّ مفسداً للمراهقين فأنا مثلاً أمنح ابني كل يومين ٥٠٠٠ ليرة بمعدل ٢٥٠٠ عن كل يوم فمازال صغيراً في الصف الخامس ولا حاجة للمصروف الكبير مازال يأخذ طعامه من المنزل.

وتقول لدينا طلاب وطالبات يأخذون من آبائهم ١٠ آلاف يومياً و يشترون السجائر ؛ و هنا تتساءل فدوى: نتيجة المصروف المبالغ فيه هل تعرف الأم ماذا يشتري ابنها؟

ويبين يوسف طالب بالصف الثاني الإعدادي أنه يتقاضى مصروفه بشكل أسبوعي بمعدل ٢٥ ألفاً بدءاً من صباح الأحد حيث لا يطلب أي مصروف خلال الأسبوع ؛ مبيناً أن هذه الطريقة بالنسبة له أفضل من المصروف اليومي فقد يحتاج أن يشتري شيئاً ما وبالتالي يشتريه بسهوله من دون الحاجة إلى الاقتراض من أحد أو سؤال والديه.

وتشرح رفاه (مهندسة): كنت أعطي ابني مصروفاً كبيراً بعض الشيء حتى لا يشعر أنه أقل من زملائه ؛ ولكن بعد فترة استشرت صديقة تربوية وقالت لي أنني أضعه على أول طريق الفساد حيث اكتشفت بأن ابني يدخن مع زملائه في المدرسة لذلك قمت مؤخراً بتخفيض مصروفه إلى ٢٠٠٠ ليرة بعد أن كنت أعطيه ٦٠٠٠ ليرة.

وتبين ليليان وهي أم فتاتين أنّ خير الأمور أوسطها فأنا أعطي ابنتي الأولى وهي في الصف السابع ٣٠٠٠ ليرة لأنها تركب سرفيس بـ١٠٠٠ ليرة عند العودة أما الثانية في الصف الخامس فأمنحها٢٠٠٠ ليرة ؛ علماً أنهن يحصلن على الساندويش من المنزل ؛ لذا من المفترض ألّا أعطيهما شيئاً؛ ولكن قد تحتاج إحداهن إلى شراء أقلام أو ما شابه.

مشيرة إلى أنّ من يعطون أبناءهم نقوداً كثيرة من أجل (الفشخرة) فهم يدمرون أبناءهم من دون أن يشعروا إنهم يريدون أن يجعلوا أبناءهم أفضل من الآخرين ولكنهم مع الأسف يدفعونهم إلى التدخين وإلى الإنفاق على الآخرين!!

وتبين غفران ربة منزل: إنها تعطي ابنها ٥٠٠٠ ليرة ولكنها تعلمه الادخار من المصروف حيث تجعله يدخر كل يوم جزءا من المصروف يضعه في الحصالة ليشتري هدية لمعلمته في المدرسة أو أحد زملائه في عيد ميلاده أو حتى يشتري به شيئاً لنفسه وتقول: أنا أعلّمه أنّ كل ليرة تصل لجيبك لابدّ أن توفر منها شيئاً لأنك قد تحتاج إلى هذه النقود في المستقبل.

وترى الاستشارية التربوية صبا حميشة: المهم هو التنشئة الاجتماعية و أن أربي ابني جيداً أعلمه كيف يصرف المال في أوجهه المهمة وكيف يدخر من هذا المال وأنا أرى أنّ خير الأمور أوسطها وطبعاً يجب مراعاة عمر الطالب، فالولد في الصف السابع وما دون يجب أن يأخذ ٣٠٠٠ ليرة ؛ أما الطالب في الصف الثامن وما فوق يمكن أن أعطيه٥٠٠٠ ليرة وبحسب توقعاتي ليس بإمكان أي أسرة إعطاء ابنها أكثر من ذلك وذلك لأن الوضع المادي قد لا يسمح وتالياً قد يتواجد أكثر من طالب بنفس الأسرة وهذا يشكل عبئاً مادياً على الوالدين ؛ لذلك من الضروري أن يحاور الأهل أبناءهم في الطريقة التي يصرف فيها المال وتعليمه أن حصول الأهل على رواتبهم الشهرية يأتي بعد تعب وإرهاق لذلك من الضروري مراعاة ظروف الوالدين في حال لن يستطيعوا منح المصروف اليومي لأبنائهم.

التماسك الأسري ودوره في نهضة المجتمع بالمركز الثقافي في جبلة

تشرين - باسمة اسماعيل

الأسرة المتماسكة هي الصورة المكونة للأفراد التي تظهر في سلوكياتهم الصحيحة والعكس صحيح، فمقياس الأسرة المتماسكة صحتها الاجتماعية والنفسية، هذا محور المحاضرة التي ألقتها أمل عيسى تحت عنوان ؟ التماسك الأسري ودوره في نهضة المجتمع؟ وذلك في المركز الثقافي في جبلة، مشددة على دور الأم والأب الأساسيين في بناء أسرة لها دور فعال في المجتمع.

وتابعت: الأم والأب الحجر الأساس في بناء شخصية الأبناء سواء أكانت بناءً سوياً أم غير سوي، وعرضت أمثلة كثيرة، مبينة أن الأسرة المتماسكة تبني أراءها بالتواصل الاجتماع بكافة أشكاله ما بين أفراد الأسرة كاملة، والتركيز على دور كل فرد بالأسرة، وأن الأهمية الكبرى لدور الأم في مساندة زوجها و أبنائها في كل خطوة .

وتطرقت عيسى إلى أثر الترابط الأسري في الفرد والمجتمع من خلال تعلق الفرد بأسرته، فإذا كانت أسرة ناجحة ومترابطة سيكون الفرد بحالة استقرار نفسي قادراً على العطاء بشكل أفضل، لذلك الأسرة هي المربي الأول .

وأشارت إلى بعض المعايير التي يتم قياس الترابط الأسروي عن طريقها، التعاون بين الأسرة، هل هناك تميز بين الذكور والأثاث في الأسرة، وهل الأسرة تميز فرداً عن الآخر، وهل يتبادلون الحوار و النقاش في جلساتهم، هل يوجد تهميش لدور الأم أو الأب خلال القرارات المصيرية للأسرة .

وبينت عيسى أنّ هناك أموراً أخرى يتم قياسها عن طريق الملاحظة، حيث ترى هذه السلوكيات عن طريق التواصل الجسدي واللفظي بالفعل وردة الفعل من الأفراد، من هذه الأمور نستطيع قياس مدى الترابط الأسري.

ولفتت عيسى إلى دور وأثر التكنولوجيا في تباعد أفراد الأسرة عن التواصل الحقيقي، وأخطر أثر هو على الأم صاحبة الدور الكبير في تماسك الأسرة، حيث إنها ابتعدت قليلاً عن دورها العاطفي والتربوي، خاصة في إشغال أطفالها بألعاب التكنولوجيا وتواصلها الاجتماعي على حساب وقت الأسرة، ولا ننسى أيضاً ابتعاد الأب عن دوره التوجيهي للأسرة لانشغاله بالتكنولوجيا، فبالتالي الأسرة أصبحت أقرب للتكنولوجيا من القرب من بعضها البعض، لذلك نرى خللاً في الكثير من العلاقات الأسروية والتواصل الاجتماعي، وأثرها السلبي في التباعد الاجتماعي ما سيؤثر على الأسرة والمجتمع.

الأفكار التي طرحت في المحاضرة استفزت الحضور، ودارت التساؤلات والمناقشات والآراء المختلفة ما بين مؤيد للتكنولوجيا خاصة فئة الشباب، وأن هناك مبالغة في أنها تؤثر على الحياة الأسروية و الاجتماعية لكونها باباً للتطلع للمستقبل، وفئة أخرى ما بين الشباب وشريحة المجتمع الأكبر سناً رأت أن التكنولوجيا كان لها دور كبير في عدم التماسك الأسري وانعدام التواصل الاجتماعي.

وما بين الرأيين يبقى لكل أسرة خصوصيتها في التعامل فيما بينها.

اليوم.. منتخبنا الكروي الناشئ بمواجهة فلسطين في غرب آسيا

■ تشرين- إبراهيم النمر

يواجه اليوم منتخبنا الوطني الناشئ لكرة القدم نظيره الفلسطيني في الخامسة مساء في بطولة غرب آسيا التي تستضيفها العاصمة الأردنية عمان، وذلك استعداداً للتصفيات الآسيوية القادمة التي تستضيفها العاصمة الأردنية عمان كذلك.

منتخبنا الناشئ بكرة القدم يلعب في المجموعة الثالثة التي تضمه إلى جانب منتخبي فلسطين الذي سيلعب معه اليوم والبحرين الذي يلتقيه يوم السبت القادم في ختام مباريات الدور الأول، ويتأهل إلى نصف النهائي أبطال المجموعات الثلاث إضافة لأفضل فريق جاء في المركز الثاني بين هذه المجموعات.

وقد ضمت المجموعة الأولى منتخبات الأردن البلد المضيف والعراق ولبنان، بينما ضمت الثانية اليمن والسعودية وسلطنة عمان.

وكان منتخبنا أقام معسكراً مغلقاً في السعودية لعب فيه مباراة واحدة مع المنتخب السعودي انتهت إلى التعادل الإيجابي بهدف لمثله.

فراس معسعس مدرب منتخبنا أكد لـ؟ تشرين؟ أن مشاركتنا في بطولة غرب آسيا هي من ضمن خطة الاستعداد للمشاركة الأهم في التصفيات الآسيوية التي ستقام في العشرين من الشهر الجاري، سنتابع في البطولة برنامج الإعداد ونسعى لتحقيق معادلتي النتائج مع الأداء.

ولفت المعسعس إلى أنّ الغاية من المعسكر الخارجي التحضير لبطولة غرب آسيا والتصفيات الآسيوية بالدرجة الأولى.

تطور ملحوظ

المعسعس لم يخفِ التطور الملحوظ في صفوف منتخبنا الناشئ، ولاسيما أنه قام باستبدال بعض العناصر عن الفترة السابقة، كما أن المعسعس شاهد وتابع نهائيات الناشئين التي أقيمت في دمشق بمشاركة أربعة فرق الكرامة الذي نال لقبها والطليعة والوثبة والأب تاون، أربعة فرق تضم لاعبين يستحقون أن يكونوا ضمن عداد المنتخب، لذلك سيتم توجيه دعوة لهم بعد العودة من غرب آسيا، إذا أثبتوا كفاءاتهم يمكن أن يتواجدوا في المنتخب.

يشار إلى أنّ المعسعس اعتمد على توليفة مكونة من : هادي اسماعيل – نور الدين أحمد – بلال موصلي – محمود الحسن – خضر السلوم- محمود خاني- عبد الملك نقار – عبد الرحمن السراج- أحمد خلف – محمد نور حمود – يوسف شحيبر – ليث ناصر – ماهر سوركي – عبد الهادي الحريري- سامي درويش – عبد الرحمن ديناوي.

لاعبان أمريكيان يوقعان لسلة الوحدة

■ تشرين- معين الكفيري

أعلن فريق الوحدة بكرة السلة للرجال، حامل لقب الدوري للموسم الماضي تعاقده مع الثنائي الأمريكي كيفن مايكل وجوش نيكولاس بعد خوضهما تجربة احترافية في الدوري السعودي.

اللاعب كيفن مايكل الذي يلعب في المركزين ٣-٤ لعب لنادي ضيا السعودي، يبلغ من الطول ٢٠٣سم حيث لعب في الموسم الماضي ١١ مباراة سجل خلالها ٣٠٥ نقاط بمعدل٢٧،٧ في كل مباراة، كما أنه قدم ٢٩ تمريرة حاسمة بمعدل ٢،٩ في كل مباراة وقام ب٣١ ريباوندا بمعدل ١١،٩ كما أنه قام ب٣ بلوك وقام بارتكاب ٢٨ تون اوفر بمعدل ٢،٥ في كل مباراة.

أما صانع الألعاب جواش نيكولاس الذي لعب لنادي النصر السعودي فيبلغ من الطول ١٩١سم و عمره ٢٦عاماً يعتبر لاعباً هدافاً معدله النقطي جيد ولعب الموسم الماضي مع فريقه ١٩ مباراة وسجل خلالها ٦١٨ نقطة بمعدل ٣٢،٥نقطة في المباراة وقدم ٧٠ تمريرة حاسمة بمعدل ٣،٧في كل مباراة وقام ب ١٢٧ ريباوندا و٤ بلوك وكان عدد التاون أوفر لديه ٧٥ بمعدل ٣،٩في كل مباراة.

ويعد فريق الوحدة أكثر الأندية السورية نشاطا في سوق الانتقالات لهذا الموسم وهو يستعد لخوض بطولة السوبر الدولية الثالثة والتي ستنطلق في العشرين من شهر أيلول الجاري وتستمر لغاية ٢٧ الشهر ذاته بمشاركة عدة فرق محلية وعربية وستقام البطولة في صالة الفيحاء الرياضة بدمشق.

منتخبنا الأول يواصل استعداده للقاء موريشيوس

وخوسيه لانا يجتمع مع اللاعبين

■ تشرين

استهل منتخبنا الوطني الأول معسكره الخارجي في مدينة حيدر آباد الهندية بحصة تدريبية استشفائية بمشاركة كافة اللاعبين عدا ثائر كروما وكل من محمد عثمان وعلاء الدالي وخالد كردغلي الذين سيصلون تباعاً خلال الساعات المقبلة..

بدأت الحصة التدريبية بكلمة للمدير الفني خوسيه لانا الذي قام بتعريف اللاعبين على كادره المساعد وتحدث بشكل مقتضب عن أسلوبه وأفكاره التي يأمل تنفيذها بمساعدة اللاعبين رحب اللاعبون بزملائهم الجدد في المنتخب: أحمد فقا وعلي الرينة ومصطفى عبد اللطيف من خلال الممر الشرفي المعتاد.

كادر

كان اتحاد الكرة تعاقد مع الكادر الفني للمنتخب الأول قبل أيام والمكون من:

المدير الفني: الإسباني خوسيه لانا.

ومدرب مساعد: الإسباني خورخي ألفاريز.

ومدرب مساعد: المصري خالد غنيم.

ومدرب حرّاس مرمى: الإسباني فرناندو خواريز ومدرب لياقة: الإسباني ميغيل ماركس ومحلل أداء: الإسباني خوانما مارتينيز ولا يوجد مدرب سوري مساعد.

ويشهد اليوم الخميس عقد المؤتمر الفني لمباراة سورية وموريشيوس وكذلك المؤتمر الصحفي لمدربي الفريقين.

وأعلن المدرب الإسباني خوسيه لانا عن قائمة منتخبنا الوطني الأول لكرة القدم، لخوض المباراتين الوديتين مع موريشيوس غداً الجمعة والهند في ٩ الشهر الجاري التي ضمت ٢٣ لاعباً، هم: أحمد مدنية، إستيبان جليل، إلياس هدايا، ثائر كروما، إيمليانو عمور، أيهم أوسو، عمرو ميداني، علي الرينة، أحمد فقا، خالد كردغلي، مؤيد العجان، مؤيد الخولي، محمد المرمور، محمد عثمان، ألمار إبراهيم، نوح شمعون، داليهو إيراندست، علاء الدالي، محمود الأسود، محمد الحلاق، مصطفى عبد اللطيف، محمود المواس، بابلو صباغ.

فيما كشف اتحاد كرة القدم عن اعتذار كل من توبياس القاضي وعبد الرحمن ويس وإيزاكيل العم وخليل إلياس وبلال حلبوني وعمر السومة عن الالتحاق بصفوف نسور قاسيون لأسباب متعددة، في حين غاب سيمون آمين بسبب الإصابة وعمار رمضان بسبب عدم جاهزيته على أثر إصابة سابقة.

تشرين
مؤسسة الوحدة
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٤٤٣٢

12

الخميس ٢ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ ٥ أيلول ٢٠٢٤ م

tishreen.news.sy

«جبُّ الهوّة».. ارمِ همومك وارجع سعيداً!

■ تشرين- زيد قطريب

الاسمُ يثيرُ الذعر.. فرغم جماليات قلعة ؟شميميس؟، وإطلالتها الرائعة، إلا أنها تحوي أخطر الأمكنة وأكثرها غموضاً في المنطقة.. إنه (جبُّ الهوة)، أو حفرة الرعب، التي لا يعرف قرارَها أحد، ولم يدخلها شخص، وخرج حيّاً، على الإطلاق!.

المكان هنا إستراتيجي، فهو يكشف عمق البادية شرقاً، ويطلّ على أفق مفتوح من الغرب والشمال. ومنذ القرن الثاني قبل الميلاد، تتالت على القلعة حضاراتٌ، اعتبرت السيطرة عليها أمراً حيوياً.

الرحلة تبدأ من السفوح الغربية لسلسلة الجبال المجاورة لمدينة سلمية، حيث يظهر الجبلُ القلعةُ، الذي لم تكتشفه البعثات الأثرية حتى اليوم، كأنه كتفان عريضان لمحارب ضخم. فنتأكد أن تسلق الجبل والدخول للقلعة، وتصوير جبّ الهوّة، لن يكون سهلاً.

القلعة محاطة بخندق ضخم، كان يُملأ بالماء، فلا يوصل إليها سوى جسر خشبي متحرك، يتم رفعه أثناء الخطر، حتى لا يتمكن الأعداء من الإقتحام.

نستعينُ بحبلٍ، فزلّة القدم تعدّ كارثيةً إذا ما حصلت. ونبدأ الصعود باتجاه الفتحة الصخرية الوحيدة الموصلة للداخل.. علينا التمسك بحجارة البازلت جيداً، وعدم النظر للأسفل، إنها الأمتار الخطيرة والحاسمة، التي ستحدد إن كنا سنتمكن من الوصول إلى جبّ الهوة داخل القلعة، أم لا!.

يساعدنا الإصرار، والأصدقاء الذين غامروا معنا بالصعود لأعلى القلعة. ماذا لو كانت قصّة الأفاعي العملاقة التي تحرس الهوّة، صحيحة؟ تقول الجدّات إن قوة غريبة تسحب الزائرين إلى القعر، إذا ما اقتربوا من الحفرة، فالانهدامات في أرضية القلعة كثيرة، وتشكل انحدارات قاسية نحو الهوّة!.

إنها الهاوية، ويقول البعض فوهة بركان قديم، لكن المرجح، أن تلك الحفرة، تصل أسفل الجبل، لتتصل بسلسلة أنفاق توصل الدعم للقلعة أثناء الحصار. فيما يرى الباحث التاريخي، الدكتور عبد الوهاب أبو صالح، أن هناك أقنية مائية على عمق ٨٠ متراً من فوّهة جب الهوّة.

تفاصيل على موقع تشرين

علماء روس يبتكرون تقنية جديدة لعلاج سرطان البروستاتا الحميد

سرطان البروستاتا هو أحد أكثر أنواع السرطان شيوعاً لدى الرجال، وتنمو العديد من أنواع هذا السرطان ببطء وتقتصر على غدة البروستاتا، ومن الممكن ألا تسبّب أضراراً جسيمة، وقد تحتاج إلى حد ضئيل من العلاج أو قد لا تحتاجه، لكن هناك أنواعاً أخرى عدوانية ويمكن أن تنتشر بسرعة.

ويعد سرطان البروستاتا أكثر شيوعاً لدى الرجال الذين تجاوزوا سن الخمسين، وعالمياً يعد سرطان البروستاتا سادس نوع من أنواع السرطانات المسببة للوفاة في العالم، كما يُعد السبب الرئيسي الثاني لوفيات السرطان بين الرجال في الولايات المتحدة، ومن المتوقع تشخيص حالات أكثر من ١٨٠ ألف رجل في الولايات المتحدة بالإصابة بسرطان البروستاتا هذا العام، الذي سيتسبب بوفاة أكثر من ٤٠ ألفاً منهم، وتشير الإحصائيات إلى أن ٨٠٪ من الرجال الذين يبلغون سن ٨٠ يعانون من سرطان البروستاتا، حسبما ذكر موقع ؟مايو كلينيك؟ الطبي.

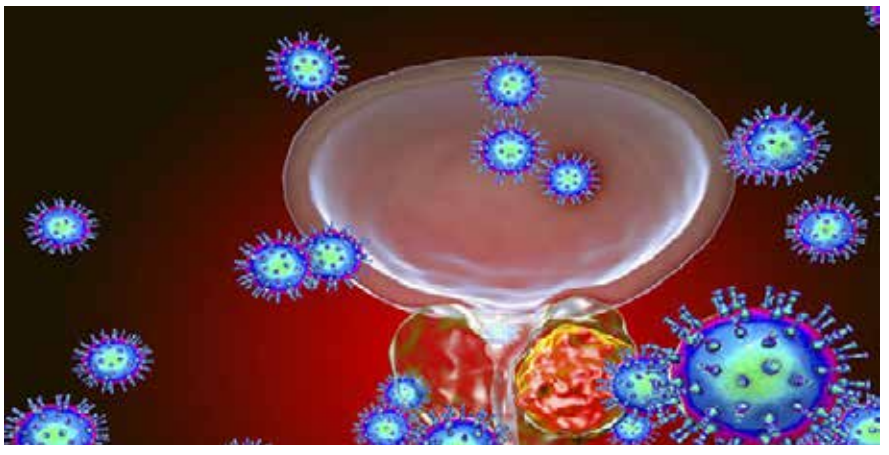

وفي خضم البحث عن علاج للسرطان، أعلن الدكتور فلاديمير ستيبانوف اختصاصي أمراض الجهاز البولي التناسلي في روسيا، عن طريقة جديدة لعلاج ورم البروستاتا الحميد، مؤكداً أنها أثبتت فاعليتها ونجاحها.

آفاق

المتحامقون والمضحكون والمهرِّجون!

■ يسرى المصري

هل يمكن الوثوق بالفكاهة لإخراج النفس من الحزن ؟

ثمة من يرى أن الفنون الثقافية التي تمتاز بحس الفكاهة تستطيع أن تدخل الى نوافذ عميقة في النفس لا يكاد يصل اليها أي فن أو أدب وتجتاز الحدود والخطوط حتى إنها لتنزع الريش عن الطواويس وتخلع الثياب عن السلاطين..وتعري كل شيء أمام عيون الناس .

حيث يجزم الكثيرون من الفلاسفة والمفكرين والمثقفين بأن الفكاهة والضحك جانب مهم من السلوك الإنساني المرتبط بالتفاؤل والأمل وهو جدير بالدراسة لأنه ظاهرة تتقاطع فيها حقول معرفية عديدة ويؤكد بعض الكتاب أن من أصعب أنواع الكتابة كتابة جادة حول الضحك.

وفي علم الضحك نجد أن مصطلح الفكاهة مصطلح عام ليس له من تعريف دقيق و ما يفيد في هذا المقام معنى الابتسامة وفسيولوجيا الضحك كعلم نما بسرعة حيث تظهر الدراسات الحديثة أن له دورا في زيادة حالة الاستثارة والنشاط في المخ والجهاز العصبي. كما يعمل على حدوث زيادة في ضغط الدم وضربات القلب كما يعزز المناعة وتزيد من مقاومته للأمراض، وكذلك يصحب الضحك نشاط تكاملي متزامن بين نصفي المخ الأيسر والأيمن ما يجعلنا اليوم في أمس الحاجة إلى هذا الدواء بعد تراكم النوائب والمحن .

معظم الفلاسفة الكبار أصحاب النظريات الكبيرة في علم الجمال والموضوعات الفنية بشكل عام لهم إسهامات مهمة أيضاً في نظرية الضحك إذ إن الضحك وثيق الصلة بالفن والإبداع خاصة سقراط وأفلاطون وأرسطو وهوبز وكانط وشوبنهور وغيرهم ..

ويحاول البعض أن يربط بين الفكاهة والشخصية من خلال العلاقة بين أنماط الشخصية الإنسانية وبين الفكاهة ويبحث آخرون أيضاً في العلاقة بين المجتمع وبين الفكاهة والضحك وآراء العلماء في هذا الجانب تذهب إلى ربط بعضها بين الفكاهة وبين أعماق الطبيعة الإنسانية والنشاط الإنساني .ولعل المثير في الأمر أن الشعوب الأكثر معاناة هي الأكثر إبداعا في استنباط الفكاهة من الألم والمعاناة .

ولذلك ليس بالمستغرب أن نجد التراث العربي يستعرض العديد من الآراء والأقوال والأحداث والشخصيات النابضة بحس الفكاهة خاصة آراء الجاحظ في بعض ما كتبه حول البخلاء والحمقى وتفسير أبو حيان التوحيدي للضحك ..

ولا ننسى ذلك الرابط الهام بين الفكاهة والفنون التشكيلية عبر تاريخ الفكاهة البصرية من أول فكاهة سجلها السومريون وصولاً إلى فن الكاريكاتير..

ومجمل القول وعن المضحكين يقول د. شاكر عبد الحميد في كتابه "الفكاهة والضحك؟: لقد كان الحمقى والمتحامقون والمضحكون والمهرجون موجودين دائما في كل مكان عبر التاريخ ينشرون الفرح حتى لو كانت أعماقهم غارقة في الأحزان.. وكان لهم حضورهم الدائم في كل مكان.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: ■ الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ ■ الإيميل: admin@tishreen.news.sy ■ الفاكس: ٨٨١٧٦١٣